الولايات المتحدة وأمن الخليج العربي بعد عام ٢٠١٥

طيبة محمد ساجت
teba.m.sachit@gmail.com
رئاسة جامعة النهرين / شعبة شؤون المرأة
م.م. عذراء محمد جابر
Athraam.mip٢٢@ced.nahrainuniv.edu.iq
رئاسة جامعة النهرين / قسم شؤون الدراسات العليا
ختام عبد الحسين فاضل
Ktkat٧٦٥@gmail.com
رئاسة جامعة النهرين / شعبة شؤون المرأة

المقدمة

شهدت المنطقة العربية العديد من الأزمات والاضطرابات ، وكانت النسبة الأكبر منها نتيجة لتدخلات أجنبية خارجية في الشؤون الداخلية للبلدان العربية ، وتشير نتائج هذه الأحداث إلى أنها لا يمكن أن تخرج عن نطاق الاستراتيجية الامريكية في المنطقة الهادفة من خلالها لبسط أو توسيع سيطرتها على أهداف ومواقع معينة ، تتضمن دول المنطقة العربية بشكل عام ودول الخليج العربي بشكل خاص ، والذي يمثل منبع مصادر الثروات في العالم ، والمطل على أهم طرق التجارة العالمية وبالتالي لا تعدو السياسة الخارجية الأمريكية وتحالفها المزعوم مع دول الخليج عن كونها مجموعة من السياسات الراغبة لتحقيق مصالحها وأهدافها وضمان الهيمنة والسيطرة على المقدرات السياسية والاقتصادية الخليجية بشكل عام ، متبعة لتحقيق هذا الهدف العديد من الأساليب والأدوات سواء الاقتصادية أو السياسية او من خلال استغلال فئات أو جماعات معينة ذات أهداف بسيطة لا تلبث أن تتحول لأداة بيد السياسة الأمريكية ، أو اللجوء لاستغلال فتنة في بلد معين وتغذيتها مستغلة كل ما في المنطقة من خلافات طائفية ومذهبية وسياسية ، ومن ثم طرح الحلول التي تناسب مصالحها والكسب من هذه الأزمات لتعميق خضوع الدول لها بسبب حاجتها لحليف قوي تستند له في عدائها للدول الأخرى كما في الحالة الخليجية والتي أصبحت عبارة عن مجموعة من القواعد العسكرية الأمريكية ومنبعا للاستغلال الأمريكي للمقدرات الخليجية التي تتحكم بها بالطريقة التي تحقق لها أكبر منفعة ممكنة ، في مقابل عدم منح دول الخليج الفرصة لحدوث تنمية حقيقية قد تتسبب في خروج هذه الدول عن السيطرة الأمريكية .

أهمية البحث:

تشكل سياسات الولايات المتحدة تجاه دول الخليج العربي إحدى أهم المواضيع البارزة في السياسة الدولية المعاصرة، وتكمن أهمية البحث في الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية التي تحتلها دول الخليج

العربي على الساحة الدولية بشكل عام، وفي الفكر والسياسة الأمريكية بشكل خاص، والتي تدفع الولايات المتحدة لضمان قدرتها في التحكم بالأوضاع في هذه المنطقة.

كما تبرز أهمية البحث في التأثير الذي تتركه السياسات الأمريكية على الثقل السياسي لدول الخليج وتبعيتها للولايات المتحدة، والآثار الاقتصادية لهذه السياسات.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

١- التعرف على أهم المحطات التي مرت بها العلاقات الأمريكية الخليجية عبر تاريخها.

٢- التعرف على التداعيات الأمنية والاقتصادية والسياسية للتغيرات في الخليج العربي على العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٣- دراسة أهم الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها في دول الخليج العربي.

٤- دراسة أهم السياسات المتبعة من قبل الولايات المتحدة في دول الخليج العربي.

٥- تتبع التغيرات في السياسات المتبعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وفقا للظروف التي تمر بها المنطقة والأحداث والمتغيرات الدولية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في التعرف على التطورات السياسية الاخيرة التي شهدتها منطقة الخليج العربي وانعكاساتها على عدة جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية، فضلا" عن علاقة دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول الاخرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وما يعتريها من مساعي امريكية لدوام السيطرة على هذه المنطقة الحيوية من العالم والتحكم بتفاعلاتها، ولعل ذلك قد يقود الى طرح التساؤلات التالية:

١- ما إثر التغيرات في منطقة الخليج العربي على العلاقة مع الولايات المتحدة وكيف تحددت؟

٢- ماهي الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها في الخليج؟

٣- ما هي أهم السياسات المتبعة من قبل الولايات المتحدة للوصول لأهدافها في منطقة الخليج العربي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث إلى إثبات صحة أو نفي الفرضيات التالية:

١-توجد علاقة إيجابية بين السياسات الأمريكية في منطقة الخليج من جهة، وتطور أساليب التطبيع بين دول الخليج العربي والكيان الصهيوني من جهة أخرى.

٢-توجد علاقة إيجابية بين عدم وجود قوة قادرة على الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وزيادة الهيمنة الأمريكية على المقدرات السياسية والاقتصادية الخليجية من جهة أخرى.

٣-توجد علاقة إيجابية بين السياسات الأمريكية المتبعة في دول الخليج العربي من جهة، وتعميق الصراعات الداخلية والإقليمية في منطقة الخليج من جهة أخرى.

منهجية البحث:

لتحقيق فرضية الدراسة فقد تم استخدام المنهج التاريخي والذي يساعد على تبين التطور التاريخي للسياسات الامريكية في المنطقة، فضلا" عن استخدام منهج التحليل النظمي والذي يساعد على التعريف بالأهداف الأمريكية في منطقة الخليج العربي والسياسات التي تتبعها لتحقيقها، ان تحليل المعطيات التي أدت لإتباع الولايات المتحدة لهذه السياسات وتحليل التغيير في هذه السياسات وأسبابه وتحديد البعد المستقبلي لها فقد فرض ذلك استخدام المنهج الاستشرافي.

هيكلية البحث:

كما فرضت طبيعة الموضوع تقسيم البحث الى ثلاث مباحث: حيث اختص المبحث الاول ببيان الإطار المفاهيمي لدراسة الأمن والعلاقات الخليجية الأمريكية، بينما اختص المبحث الثاني ببحث إثر التغيرات في منطقة الخليج العربي على العلاقة مع الولايات المتحدة، على ان المبحث الثالث قد بحث أهداف الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجيتها في منطقة الخليج العربي.

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي لدراسة الأمن والعلاقات الخليجية الأمريكية

إن الحديث عن الأمن في أي منطقة جغرافية، يشير إلى حالة الاستقرار في تلك المنطقة، وعليه فالأمن بهذا المعنى يحمل مدلول الاستقرار، هذا الأخير الذي يشكل كافة المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكذلك العسكرية، ومدى تكاملها لتشكل في الأخير المعنى الشامل للأمن القومي. من هذا المنطلق يذهب الكثير من الملاحظين والدارسين إلى أن منطقة الخليج العربي من أبرز المناطق في العالم الأكثر تأزما والاستقرار ويستندون في ذلك إلى عدة مؤشرات قطرية، إقليمية ودولية. إذ أن النظام الإقليمي الخليجي من بين أكثر الأقاليم من حيث كثافة التحديات والتهديدات خاصة على المستوى المتوسط أو البعيد. وعليه سنتناول في هذا المبحث مدخل مفاهيمي لتحديد مفهوم الأمن والعلاقات الخليجية الأمريكية

المطلب الاول: تحديد مفهوم ومستويات الأمن

اولا: مفـــــــــهوم الأمن.

إن " الأمن " ليس من المفاهيم السهلة تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وانه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة " الأمن " شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع. [1]

ومن ذلك يرى باري بوزان (buzan Barry) أنه مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدأ بالسياق السياسي للمفهوم، ومرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية. (٢)

ارتبط مفهوم " الأمن " في الدراسات الدولية، تقليديا بمفهوم " الدولة" التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث اعتبر الأمن أحد الأسباب نشأة الدولة، فقد ميز " توماس هوبز" بين حالة " المجتمع" وحالة " الطبيعة "، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون " حالة المجتمع"، بينما تعيش الدولة " حالة الطبيعة " في العلاقات الدولية، والبحث عن الأمن دفع البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال " عقد اجتماعي" تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة.

ويعتقد هوبز أن هذه السلطة المركزية (الدولة) قد أنشئت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، وبذلك فان الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم. (٣) ولا يزال هذا التصور قائما في عرف معظم الدول، لكونه مصدرا من مصادر شرعية السلطة، وسببا للولاء العام لها.

الأمن كذلك حقيقة نسبية وليست مطلقة، فالنسبية هنا تنشأ من السعي المستمر للدول إلى زيادة قواها الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن، بدلا من أن يكون مدعاة إلى مزيد بالشعور بالأمن. (٤)

يمتاز الأمن أيضا بكونه نوعا من المفاهيم المركبة، حيث تجمع في مضامينها معاني عدة، تتصف بنوع من الغموض والوضوح، والحقيقة والتحليل في آن واحد، فهناك مفهوم ضيق وآخر واسع للأمن، فالأول يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، وتهيئة الظروف المحيطة بهم إشباعا لاحتياجاتهم الأساسية والتكميلية.

أما مفهوم " الأمن " الواسع فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة ولسلامة أراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي، فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي.

أي أنه " تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع".(١)

مفهوم الأمن القومـــــــــي:

إن موضوع " الأمن القومي" كان ولا يزال الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية، سواء تم تناوله باسم الدفاع، أو السيادة أو المصلحة القومية أو غيرها من المصطلحات، وعليه فإنه يجب أن يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي والعسكري والسياسي لعدة اعتبارات: كونه محورا للسياسة الخارجية لأي دولة أو مجموعة من الدول، فالسياسة الخارجية باعتبارها السلوك الخارجي للدول، يكون الأمن

القومي أحد أهم مرتكزاتها الرئيسية [٢] ، وكذلك ارتبط الأمن بالتهديدات والأطماع الخارجية التي تخوض الدول صراعا ضدها، كما أن " الأمن القومي" هو أحد العناصر الرئيسية التي تدخل ضمن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و ان أي بلورة جديدة لاستراتيجية العمل الوطني في مجال التصنيع أو التنمية أو السياسة الخارجية تفرض وجود مفهوم أو نظرية تنطلق من الأمن القومي أو تسعى إلى تحقيقه. [٣]

ثانيا: مستويـــــــــــات الأمن.

أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة أحدثت تغيرات على مستوى مفهوم " الأمن " وبعض المفاهيم الأخرى التي أصبحت غير قادرة على تغيير الواقع الدولي في تلك المرحلة، فنظرا لتشابكات العديدة بين الجوانب الاقتصادية، السياسية والاجتماعية والعسكرية، جعل التعامل مع تلك الجوانب كمصادر خطر يختلف ولا يتخذ نفس الطريقة، فالمخاطر التي تمس السيادة الوطنية يتم التعامل معها من طرف الدولة، كما أن هناك مخاطر تستدعي تكافل المجتمع الدولي كاملا مثل خطر " الإرهاب "، " الهجرة غير الشرعية "، " تبييض الأموال"، " الجريمة المنظمة " ... الخ.

من خلال هذا نستنتج إن هناك عدة مستويات للأمن " الأمن الوطني، الإقليمي، الإنساني، الدولي"

١- الأمن الوطـــــــــني:

يتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموع الأخطار الداخلية والخارجية والتي تمس الكيان الداخلي للدولة.

فعلى المستوى الداخلي، فالأمن يقصد به الحفاظ على البنية الداخلية للدولة، من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التغيير العنيف، والذي يكون عبر طرق غير شرعية، وكذلك توفير وتعبئة كافة الإمكانيات من أجل الحفاظ على الوضع القائم الذي يخدم المجتمع والأفراد. والمقصود هنا إن لا يشهدا المجتمع طرق غير شرعية كمحاولات تغيير الوضع القائم (الانقلابات العسكرية، المظاهرات الغير سلمية والغير قانونية، جميع الأفعال والأعمال والتي قد تؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار الوطني).

الأمن في مستواه الوطني يتركز حول ركيزتين اثنتين، الأولى تتعلق بالسلطة والتي بدورها تلعب دورين، الدور الأول يتمثل في توفيرها لجميع احتياجات أفراد المجتمع، ووضع كافة الطاقات من أجل تحقيق الأمن لهم، أما الدور الثاني فيركز حول مدى قدرة الدولة في التحكم والسيطرة في جملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية للمجتمع " فسياسة الأمن الوطني عبارة عن إطار يستخدم لبيان كيفية قيام بلد ما بتوفير الأمن لكل الدولة والمواطنين".

١. الأمن الإقليمي:

الأمن في إطاره الإقليمي يقصد به تكافل مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة، وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية، عسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي، وقد ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت هناك وحدات سياسية ضمن المعسكر الشرقي لضمان مصالح معينة وأخرى تحت المضلة الأمريكية وهي الأخرى من أجل مصالح معينة.

الأمن الإقليمي يعرف على أنه "عبارة عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري أمني لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية"

الأمن الإقليمي في أبسط معانيه، هو متعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي. (١)

٢. الأمن الدولـــــــــــي:

المقصود بنظام الأمن الدولي أو الجماعي في الدراسات السياسية هو مجابهة أي محاولات لتغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته وأوضاعه بطرق غير مشروعة وذلك من خلال تنفيذ إجراءات وتدابير دولية موحدة تعمل بشكل جماعي كقوة مضادة لمحاولات التغيير، ولقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، مع نشأة عصبة الأمم، وأساس فكرة الأمن الدولي تتمثل في وضع العدوان أمام قوى متفوقة في حالة عدم احتكامه إلى المنطلق أو الأخلاقيات الدولية، إضافة إلى ردع العدوان بغض

النظر عن مصادر تمويله أو الدول التي تقف من ورائه، ويعرفه أحد الباحثين بأنه " النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفائها وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية. (١)

٣. الأمن الانسانـــــــــي:

إن التركيز على الفرد في تحليل العلاقات الدولية ليس حكرا على التحليلات الحديثة في العشرينيات الأخيرة، وإنما يرجع إلى ما قبل ذلك في عهد نوه فيه " وليام فريدمان" بأهمية الفرد في التأثير، وقد تراوحت النظرة إلى الإنسان منذ القدم، بين نظرة متشائمة حول الطبيعة البشرية التي تحكمها غريزة حب السيطرة والتفوق، فسعي الإنسان حسب مكيا فيلي يكون دائما نحو امتلاك القوة فهذه الأخيرة

عامل حاسم في السلوك الإنساني وهذا السعي نحو بلوغ السلطة والقوة لا يتوقف الا عند الموت [٢].

وبين نظرة ايجابية تنظر إلى الإنسان على أن المنطق الذي يحكمه عموما هو الإرادة الخيرة، مثلما هو الشأن بالنسبة " لإيمانويل كانط " الذي يرى أن الطبيعة الإنسانية الموجهة للحرب هي ذاتها قد توجه نحو السلم.

كنتيجة طبيعية لتحويل المقاربات الأمنية في مرجعية التحليل من الدولة إلى الفرد، عرف مفهوم الأمن تغيرا من كونه أمنا قوميا لدولة السيادة، إلى أمن إنساني يتحقق عندما تتجسد الحماية والضمانات الأساسية للفرد وتختفي التهديدات المحدقة به.

عرف الأمن الإنساني في جوان ١٩٩٦ من قبل " لويد أكسفورد" وزير خارجية كندا آنذاك، بأنه "حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة أم لا بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات والأسباب إلى جانب النتائج والقضاء عليها، فمواجهة التهديد تكون بمواجهة منابعه والعمل على تحييدها ".

المطلب الثاني: العلاقات الخليجية الأمريكية تاريخياً

تعود العلاقات الأمريكية الخليجية إلى ما قبل اكتشاف النفط وهو الحدث الذي زاد من أهمية دول الخليج بشكل كبير على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وقد مرت هذه العلاقات بعدة مراحل، أهمها:

١. بدايات العلاقات الأمريكية الخليجية:

كانت المصالح الأمريكية هي المحرك الأول لعلاقاتها بدول الخليج منذ بداياتها، حيث أن السنوات المبكرة للاستقلال الأمريكي شهدت نموا في العلاقات بين الولايات المتحدة وسلطنة عمان تحديدا، حيث وقعت معها اتفاقية الصداقة والتجارة في عام ١٨٣٣ م والتي حل محلها معاهدة الصداقة والعلاقات الاقتصادية وحقوق القنصلية عام ١٩٥٨ م، وكانت هذه المعاهدة مع عمان تحديدا نظرا لأهميتها التجارية وأسطولها من السفن وأهمية موانئها [٣].

أما بدايات العلاقات مع الدول الخليجية الأخرى فبدأت مع الاكتشافات النفطية فيها، فقد وقعت مع الدول الخليجية اتفاقات طويلة الأمد للتنقيب عن النفط واستغلاله، وقد بدأت العلاقات السعودية الأمريكية في العام ١٩٣٣ م، وفي العام ١٩٤٠ م اعترفت الولايات المتحدة رسمية بالمملكة العربية السعودية وأقامت معها

علاقات دبلوماسية كاملة [١].

وعلى نفس السياق بدأت الولايات المتحدة علاقاتها مع الدول الخليجية الأخرى منذ أن بدأت العلاقات الدولية بوضعها الحالي بعد العام ١٩٤٥ م ، فاستضافت البحرين قاعدة بحرية أمريكية في العام ١٩٤٧ م ، وبدأت العلاقات الأمريكية الكويتية في العام ١٩٥١ م ، إذا ما استثنينا الاتفاقيات النفطية بين البلدين

قيل ذلك مثل اتفاقية التنقيب في حقل البرقان ، والتي وصلت صلاحيات الولايات المتحدة فيها للتنقيب في كل دولة الكويت [٢] ، وعلى نفس المنوال سارت العلاقات الأمريكية مع الإمارات وقطر من إنشاء للقواعد العسكرية وإقامة علاقات دبلوماسية واتفاقيات نقطية مجحفة بحق الدول الخليجية وفي المقابل كانت الولايات المتحدة الأميركية من أوائل الدول المعترفة بأي دولة تنال استقلالها وتبادر لفتح السفارات والقنصليات فيها حفاظا على سير العلاقات معها بالشكل الأمثل وقد استمرت العلاقات الأميركية الخليجية على نفس المنوال وقد مرت بعديد الأحداث وأهمها الحرب الباردة والتي أدخلت الشكوك في العلاقات الأميركية الخليجية التحالف الولايات المتحدة مع خصوم ومنافسي دول الخليج رغبة منها في استمالتهم ضد المعسكر السوفيتي وقد تطورت العلاقات ووصلت إلى الوصاية الأمنية الأميركية بعد انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج في أوائل السبعينات وقد استمرت العلاقات في أوجها حتى الحظر النفطي في عام ١٩٧٣ والذي كان سببه دعم أمريكا الكامل للكيان الصهيوني ضد العرب ولكن رغبة الولايات المتحدة في عدم تكرار هذا الحظر دفعها لمزيد من التدخل واستئناف العلاقات فتم عقد الصفقات التكنولوجية العسكرية ووقعت معها عدة اتفاقيات لتوسيع التعاون العسكري والاقتصادي والهدف منها ربط أمن دول الخليج بالولايات المتحدة الأميركية .

٢. العلاقات الخليجية الأمريكية في فترة حربي الخليج الأولى والثانية:

رغم أن حرب الخليج الأولى هي حرب بين العراق وإيران ، إلا أن الولايات المتحدة الأميركية كانت أكثر المستفيدين منها ، وقد كانت العلاقات الخليجية الأميركية خلال حرب الخليج الأولى علاقة متينة مبنية على المصالح المتبادلة ، حيث شكل نجاح الثورة الإسلامية في إيران خطرا على الأنظمة الحاكمة في دول الخليج وكانت خشية العراق من امتداد الثورة إليها سببا هام من أسباب الحرب بالإضافة إلى النزاع على الحدود ، وقد التقت المصالح الأميركية في هذه الحرب مع المصالح الخليجية من حيث رغبة الولايات المتحدة الأميركية لتوجيه ضربة لإيران وثورتها الإسلامية ، وكانت دول الخليج متخوفة من تهديد الثورة لها في مصير مشابه لمصير الشاه وقد قدمت دول الخليج لقوات الرئيس صدام حسين شتى أنواع الدعم العسكري والاقتصادي ، وعلى الرغم من الدعم الخليجي للعراق فقد تمكنت إيران من شن هجوم واسع في صيف عام ١٩٨٢ م ، [٣] وأجبرت العراق على سحب أغلب قواته من الأراضي الإيرانية وانتقلت من الدفاع إلى الهجوم الاحتلال جنوب العراق وإسقاط العراق وإقامة جمهورية إسلامية في بغداد ، وهو ما استغلته الولايات المتحدة الأميركية فاندفعت للتعاون مع دول الخليج وتقديم الوعود لها بأنها مصممة على الدفاع عن المصالح المشتركة بينها وبين دول الخليج ، وهو ما دفع دول الخليج لإعطاء تسهيلات جوية وبحرية لإقامة القواعد الأميركية ، وقد كانت الولايات المتحدة ترغب في استمرار الحرب لأطول وقت ممكن مما جعلها تقوم

بدعم كافة الأطراف منعا لانتصار أحدهما على الآخر ، حيث قال وزير الخارجية الأميركي هنري كسينجر عن

هذه الحرب في كل الحروب يكون هناك خاسر ورابح ولكن في هذه الحرب يجب أن يكون هناك خاسران، [١] ولم تغفل الولايات المتحدة عن زرع فكرة أن خروج العراق منتصرا من الحرب هو أمر خطير على دول الخليج، واستمرت بتنبيه دول الخليج أن بروز العراق كقوة عسكري ومهيمنة يشكل تهديدا عسكرية لدول الخليج وبشكل خاص الكويت والسعودية، واعتمدت على عدة أسباب التبرير ذلك [٢]:

١. أن القوات الأميركية كانت تعد لاحتمال غزو العراق للسعودية والكويت قبل الحرب العراقية الإيرانية وتتوقع حدوثها ولكن هذه الحرب أجلت هذا الغزو مؤقتا ولا بد من أخذه بالحسبان مستقبلا.

٢. أن القوات المسلحة العراقية ذات تسليح من نظام معادي للحليف الأميركي (الاتحاد السوفيتي) وهي الأكبر بين القوات المسلحة لدول الخليج.

٣. حقول النفط الرئيسية في الكويت والمملكة العربية السعودية قريبة نسبية من الحدود الجنوبية للعراق.

وكانت هذه الأسباب كافية لجعل دول الخليج تقوم بالموافقة على أي طلب من الولايات المتحدة، وبالتالي فقد استثمرت الولايات المتحدة الحرب العراقية الإيرانية لأبعد الحدود من حيث إضعاف الجانبين العراقي والإيراني وتوسيع أبعاد الوجود الأميركي في منطقة الخليج، وتعزيز روابطها بالدول الخليجية من خلال تشجيع وجود نظام أمني خليجي ذو علاقة وثيقة بخططها الأمنية والدفاعية، وإيجاد مرتكزات لها من خلال وجود قواعد أميركية في عمان والبحرين والسعودية والإمارات وقطر والكويت.

أما في فترة حرب الخليج الثانية (الاجتياح العراقي للكويت) فقد كانت الولايات المتحدة الأميركية طرفا مباشرا في هذه الحرب ضمن تحالف يضم الكويت وكافة دول الخليج الأخرى بالإضافة لعدد من الدول ، ولكن في الخلفية والأسباب وراء الحرب نجد للولايات المتحدة دورة لا يمكن إنكاره ، فالتهديد العراقي لدول الخليج وسياساتها النفطية هو ضرب للمصالح الأميركية النفطية ، كما أن خروج العراق من الحرب الإيرانية ولديها جيش ضخم وأسلحة كيماوية وبيولوجية وصواريخ فضلا عن برنامجا النووي ، وبالتالي كونها قوة لا يستهان بها وخطرا يهدد الولايات المتحدة لتحالفها مع الاتحاد السوفيتي ، ويعتقد الكثيرون أن الولايات المتحدة قد نصبت فخا للعراق واستدرجته للحرب ويستند ذلك على محضر المقابلة بين الرئيس صدام حسين والسفيرة الأميركية في العراق [٣] ، التي أكدت له عدم وجود اتفاقية دفاع مشترك مع الكويت أو أي دولة خليجية أخرى ، معتمدة على الإيهام بأنها لن

تتدخل في الأزمة ، وبعد دخول القوات العراقية للكويت قامت الولايات المتحدة بسحب قواتها منها وإرسال قوات جوية للسعودية وتجميد الأموال العراقية والكويتية في البنوك ، وتلاحقت إجراءاتها إلى أن وصلت للتدخل المباشر لأول مرة في دول الخليج العربي .

٣- العلاقات الخليجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ :

أدت أحداث الحادي عشر من أيلول إلى فتح عدة ملفات في العلاقات الأمريكية الخليجية، وأهمها اتهام عدد من كبار المسؤولين الأمريكيين لدول الخليج بلعب دور مزدوج، وأن دول الخليج ستكون على الطريق الخطأ في حال عدم دعم الولايات المتحدة في حربها المزعومة ضد الإرهاب وتجاوز الأمر ذلك لطرح عدة أسماء من المسؤولين ورجال الأعمال الخليجيين واتهامهم بدعم الإرهاب، بالإضافة لمشاكل مرافقة مثل زعزعة العلاقات البينية بين دول الخليج من خلال اتهام دول وعدم شمل الأخرى واعتبار الولايات المتحدة

للبحرين حليفها الرئيسي في الخليج على حساب السعودية [١]. ورغم هذه الخلافات فقد سارت دول الخليج مع الولايات المتحدة في كافة توجهاتها وعبرت عن إدانتها للهجمات والتعاطف الكامل مع أسر ضحاياها، ورغم تبني دول الخليج موقفا حذرا إزاء الحرب الأمريكية على الإرهاب والحملة على أفغانستان ولكنها لم تعارضها، بل يمكن القول بأن الموقف الحذر هدفه تجنب إغضاب التيار الإسلامي المنتشر بكثرة في دول الخليج وقد وضحت هذه الأزمة مدى هيمنة الولايات المتحدة على دول الخليج حيث لم تتطرق هذه الدول للوجود العسكري الأمريكي فيها باي شكل من الأشكال.

وعلى عكس تحفظها على حرب أفغانستان فقد ساندت بعض دول الخليج وعلى رأسها الكويت والسعودية الحرب على العراق وكانت داعمة لها من خلال تصريحات مسؤوليها بأن سياسات نظام الرئيس العراقي صدام حسين هي التي أدت إلى هذه الحرب. وبالتالي فإن العلاقات الخليجية الأمريكية أظهرت نوعا من الاستكانة والخضوع للأمر الواقع منذ أحداث الحادي عشر من أيلول وحتى الاحتلال الأمريكي للعراق. وفي الأعوام اللاحقة سعت الولايات المتحدة لتعزيز دفاعاتها الصاروخية في منطقة الخليج العربي إلى جانب الدفع بسفن حربية ومعدات عسكرية متذرعة بالخطر الإيراني المتمثل في برنامجها النووي الذي تراه الولايات المتحدة ودول الخليج وعلى رأسها السعودية تهديدا للأمن في المنطقة، وعلى الرغم من ذلك فقد أكد العديد من الباحثين في الشأن الخليجي والإيراني بأن الوجود الأمريكي يضمن لها حرية الملاحة في الخليج العربي دون أن يكون فيه تهديدا للبرنامج النووي والمنشآت النووية الإيرانية [٢].

وفي الفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية وحتى العام ٢٠١٠ م تحملت دول الخليج فاتورة الأزمة المالية من خلال الانخفاض الشديد في أسعار النفط الذي وصل لأعلى سعر تاريخي (١٤٧ دولارا

للبرميل) قبل الأزمة ووصل إلى ٤٠ دولارا للبرميل في نهاية العام ٢٠٠٨، بالإضافة لخسائرها في السوق الأمريكية.

وقد شكلت أزمات المنطقة العربية منذ العام ٢٠١١ شكلا جديدة للتبعية الخليجية للولايات المتحدة ، حيث أن الاضطرابات التي حدثت في تونس ومصر ومن بعدها في سورية والعراق واليمن وليبيا قد تحولت إلى هاجس لدى حكام الخليج من أن فترة حكمهم قد شارفت على النهاية ، مما دعا هذه الأنظمة لمزيد من الخضوع للولايات المتحدة للتأكد من عدم تخليها عنها في حال حدوث أزمات مشابهة لديها، وقد أدى انحياز هذه الدول للمواقف الأمريكية المعادية لبعض الأنظمة العربية والمساندة لأخرى إلى وقوع مشكلات كانت الولايات المتحدة أكبر المستفيدين منها . ونجد من هذه التطورات التاريخية أن السياسات الأمريكية في دول الخليج تغيرت مع تغير الزمن رغم وجود أهداف ثابتة لها، وكانت المبادئ والأفكار المطروحة تتطور لتصل إلى مرحلة إخضاع دول الخليج للإملاءات والسياسات الأمريكية.

المبحث الثاني: إثر التغيرات في منطقة الخليج العربي على العلاقة مع الولايات المتحدة

التطورات السياسية الاخيرة التي تشهدها منطقة الخليج العربي سيكون لها انعكاسات على عدة جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية. ومثل هذه التداعيات سيكون لها انعكاسات على علاقة دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول الأخرى، ولاسيما الولايات المتحدة، فالأخيرة تعد منطقة الخليج العربي من المناطق الحيوية الاستراتيجية لعدة اسباب سياسية واقتصادية. ويأتي وجود أكبر احتياطي نفطي عالمي في هذه المنطقة في مقدمة الاسباب التي تدفع الولايات المتحدة لإعطائها اهمية خاصة، الا ان هناك أكثر من تهديد داخلي وخارجي المدادات النفط من هذه المنطقة للعالم، فإطلالة إيران على الجزء الشرقي من الخليج وسيطرتها الجزئية على مضيق هرمز يمثل احدى هذه التهديدات لهذه الامدادات. كما ان التغيرات في هذه المنطقة إذا لم تكن مسيطر عليها من قبل الولايات المتحدة تمثل تهديد لمصالح الاخيرة. وهنا تأتي اهمية هذه التغيرات في منطقة الخليج العربي على العلاقة مع الولايات المتحدة. ويهدف هذا المبحث التعرف على التداعيات الامنية والاقتصادية والسياسية للتغيرات في الخليج العربي على العلاقة مع الولايات المتحدة ولماذا لم تهدد الابعاد الامنية والاقتصادية لهذه التغيرات المصالح الامريكية، وماهي اثار البعد السياسي للتغيرات على العلاقة المستقبلية لدول الخليج.

المطلب الاول: اهمية منطقة الخليج العربي للولايات المتحدة

يمثل الخليج العربي اهمية خاصة للولايات المتحدة، فهذه المنطقة انتقلت بالتدريج لتصبح أحد مراكز القلب بالنسبة للاستراتيجية الامريكية والتي تعني ان السياسة الامريكية على استعداد الى نوع من انواع الحروب لمنع تلك المنطقة من السقوط بأيدي خصومها. ولقد اضحى من المسلم به ان معضلة

الامن في النظام الاقليمي الخليجي ليست هي معضلة داخلية او اقليمية، وانما هي في المقام الاول مرتبطة بالسياسات الامريكية. فالولايات المتحدة وان كانت قد تواجدت في الخليج العربي منذ الربع الاول من القرن التاسع عشر، لكن توليها مسؤولية الامن في المنطقة يرتبط بإعلان بريطانيا عام ١٩٧١ عن انسحابها منها، فأعلنت منذ ذلك التاريخ ان اهدافها في منطقة الخليج العربي تتمثل بما يأتي: تعزيز الامن الاقليمي، وضمان حرية الوصول الى الموارد والاسواق دونما عائق، والحفاظ على حرية الملاحة، وحماية المواطنين الامريكيين والممتلكات، وتدعيم امن الحلفاء والاصدقاء الاقليميين. (١)

لقد كان المحافظة على الامن والاستقرار الهدف الرئيسي في السياسة الامنية الامريكية طوال السبعينات من القرن الماضي في الخليج عن طريق التقرب غير المباشر، فالأمن يعني القدرة العسكرية للدول الخليجية الرئيسة للتدخل وحسم اي وضع يهدد الاستقرار، والمثال الاوضح للأمن بالمفهوم الامريكي كان التدخل العسكري في قمع ثورة اقليم ظفار في عمان ودعم السلطان قابوس بن سعيد، لان انتصار الثورة كان يشكل تهديدا لاستقرار الانظمة في الخليج العربي. فالاستقرار كان يعني وجود انظمة سياسية ثابتة لا تعاني من مشكلات داخلية وقادرة على مجابهة اية مشكلات طارئة بالسرعة والفاعلية والحزم، وصديقة للولايات المتحدة. (٢)

ان نقطة التحول الاساسية في السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي كانت نجاح الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩، واختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة، ذلك التوازن الذي كانت ترعاه الولايات المتحدة منذ بداية السبعينيات في القرن الماضي، والذي كان يرتكز على التفوق العسكري الايراني بعده صمام الامان لحماية المصالح الأمريكية في الخليج. فبسقوط الشاه خسر الامريكيون حليفا قويا، ولكنهم لم يخسروا كل النفوذ الذي يتمتعون به في المنطقة. وبدأت تتبلور تدريجيا الصورة الجديدة للسياسة الامريكية على اساس حضور منظور للقوة الامريكية في المحيط الهندي، وتطوير برنامج سياسي – عسكري يجعل دول الخليج الاخرى في منعة من اي عدوى عوامل عدم الاستقرار لاسيما السعودية. (١)

وبعد اندلاع الحرب العراقية – الايرانية ١٩٨٠ ، والتي استمرت الى ١٩٨٨، كانت لها تداعيات مبكرة اثرت على المواقف الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، كما كانت احد الدواعي التي ادت الى تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ١٥ مايو / ايار ١٩٨١ بعد ان توصل كل من قادة دولة الامارات العربية المتحدة ، ودولة البحرين ، والمملكة العربية السعودية ، وسلطنة عمان ، ودولة قطر، ودولة الكويت في اجتماع عقد في ابو ظبي الى صيغة تعاونية تضم الدول الست تهدف الى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولا الى وحدتها وفق ما نص عليه

النظام الأساسي للمجلس ، الذي اكد على تعميق وتوثيق الروابط والصلات واوجه التعاون بين مواطني دول المجلس . [٢] وهذا كان بتوافق مع المصالح الأمريكية.

وتعد الحرب العراقية – الايرانية حدثا كبيرا إثر على الامن في الخليج العربي، وكانت درجة الخطر مختلفة خلال مراحل الحرب، وظهر جليا للولايات المتحدة ان السعودية ستكون الحليف الاقوى في المنطقة، فانهمرت الاسلحة على السعودية، كما انهمرت بدرجة اقل على بقية دول الخليج، وكانت هناك آثار ايجابية في وضع دول الخليج في لعبة الامن في المنطقة، فقد أصبح لهذه الدول على الرغم من صغرها (مساحة وسكانا) نفوذ سياسي غلب النفوذين الايراني والعراقي، بسبب دخول العراق وإيران عزلة دولية فرضت عليها بسبب الحرب. [٣]

وبعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ اختلفت السياسة الامريكية تجاه منطقة الخليج العربي فقد اصبحت تستند الى الركائز الاستراتيجية الأتية:

١- استمرار الوجود العسكري المكثف (التقرب المباشر) في الخليج عسكريا، واقتصاديا، وسياسيا عن طريق القواعد العسكرية، والاتفاقات الثنائية مع دول الخليج. [٤]

٢- حماية امن المنطقة من كل من العراق وإيران، وهو ما سمي (بسياسة الاحتواء المزدوج)، وكذلك ان هذا المفهوم يشمل ضمان امن الانظمة السياسية السائدة في دول مجلس التعاون ايضا وبالذات امن الحكام، فضال عن امنها القومي، ويرتكز اساسا على تخويف الحكام من العراق وإيران كونهما خطرين محتملين، وبالتالي اجبارهم على قبول الحماية الامريكية، وشراء المزيد من الاسلحة والمعدات، فضلا عن دفع مبالغ للولايات المتحدة عن هذه الحماية. [٥]

٣- العمل على تطبيع العلاقات العربية – الاسرائيلية سياسيا، واقتصاديا، وتخفيف المقاطعة العربية (لإسرائيل) من خلال مشروع الشرق الاوسط الجديد الذي طرح بعد حرب الخليج الثانية في مدريد عام ١٩٩١، والذي جاء في وضع دولي واقليمي لم يسبق له مثيل، اذ توفرت كل الفرص امام الولايات المتحدة في العمل على اعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة. [١] فقد اوضحت ازمة الخليج ١٩٩٠ – ١٩٩١ وجود ارتباط بين مشكلات الخليج والصراع العربي – الاسرائيلي. اذ حاول العراق الربط بكل الوسائل السياسية والعسكرية بين هذه الازمة والصراع في المنطقة مع (اسرائيل). [٢]

ومع مظاهر كل هذه التحولات الا ان المصالح الامريكية الحيوية في الخليج العربي لم تتعرض لتغييرات اساسية، وان الذي تغير هو وسائل تحقيق هذه المصالح في حقبة التسعينيات من القرن الماضي. [٣]

المطلب الثاني: إثر البعد الأمني والاقتصادي والسياسي للتغيرات في الخليج على العلاقة مع الولايات المتحدة

١ _ إثر البعد الأمني للتغيرات في الخليج على العلاقة مع الولايات المتحدة

تعمل الاختلالات الهيكلية الاساسية على تعقيد اجواء التوتر القائمة في منطقة الخليج العربي، التي تتكون من دول ومجتمعات تختلف في مستويات تطورها، وفي مواردها، ولكنها تتقاسم حوضا مائيا ذا اهمية حاسمة لها جميعا، فإيران، الدولة الأكبر مساحة والاكثر سكانا، لديها ما يزيد على ١١٠٠ ميل، وتسيطر جزئيا على مضيق هرمز، الأمر الذي يعطيها امكانيات كبيرة لاستعراض قوتها.

والعراق، ثاني أكبر دولة خليجية، مع ان عدد سكانه لا يتجاوز ثلث تعداد السكان في إيران، لديه كمية كبيرة من الاحتياطيات النفطية المؤكدة. غير انه يعد بالكاد قوة خليجية، اذ تقل سواحله عن ٢٠ ميلا تتحكم بها إيران من جانب، والكويت من جانب آخر. ورغم ان دول مجلس التعاون الخليجي تسيطر فعليا على جميع الشواطئ الواقعة على الجانب العربي من الخليج، فان تعداد سكانها يقل عن ربع سكان إيران والعراق مجتمعين. وليس لدى دول مجلس التعاون الخليجي القدرة على حشد قوة عسكرية كافية للدفاع عن اراضيها من التهديد الخارجي. وتشهد مجتمعات الخليج تغيرات جذرية في سياق عملية التحديث، كما ان اتجاهها السياسي في المستقبل يعتريه الغموض، وعلاوة على ذلك فان التغير الاجتماعي يحدث في دول تضمر عداوات وشكوكا تجاه جيرانها، لها جذور تاريخية. وتواجه تلك الدول ايضا توترات حديثة المنشأ، تعود الى الاختلاف بشأن تخصيص الموارد، والايديولوجيات المتضادة، والمصالح القومية المتنافسة. (٤)

وهنا يثار تساؤل كيف لدول صغيرة، كبعض دول الخليج العربي ان تحافظ على كياناتها الصغيرة وتصون امنها الوطني بدون الركون او الاعتماد على قوى عالمية كالولايات المتحدة، ان هذا ممكن فيما إذا تولدت الثقة وتعززت بين الدول الصغيرة في هذه المنطقة والكبيرة اقليميا، بل ويجب ان تتطابق النوايا مع الاقوال،

فليس من الصحيح ان تصوغ الدول الكبيرة اقليميا في المنطقة سياسات امنية في ظاهرها او في العلن منها ما يشير الى سعيها المحافظة على كيانات الدول الصغيرة في المنطقة، لكن نواياها وافعالها تدل على غير ذلك. وحادثة غزو العراق للكويت في ٢ اغسطس / آب ١٩٩٠ مثال على ذلك، فهذا الغزو اجج هواجس الخشية والخوف، وهذه الدول الصغيرة من حقها ان تخشى هيمنة دول الإقليم عليها، وبما انها غير قادرة على الدفاع عن نفسها وبالتالي المحافظة على كياناتها السياسية، لذلك فهي تلجأ الى قوى عالمية من اجل حمايتها متمثلة حاليا بالولايات المتحدة. (١)

وهذا يبين ان التغييرات الحاصلة في منطقة الخليج العربي، وما قد ينتج عنها من تطور مستقبلي قد يغير المعادلات السياسية القائمة، لن تؤثر على علاقة دول مجلس التعاون الخليجي بالولايات المتحدة.

وإذا كانت الشكوك تثار بصورة أكبر على علاقة البحرين المستقبلية بالولايات المتحدة إذا ما حدث فيها تبدل سياسي للطبقة الحاكمة، فحكومة البحرين الحالية تتهم إيران بالوقوف وراء الاحتجاجات التي بدأت في البحرين شهر فبراير / شباط ٢٠١١. [٢] ومن المعروف العداء الموجود بين كل من الولايات المتحدة وإيران والذي قد ينعكس على علاقة البحرين مع الولايات المتحدة إذا ما وصلت للسلطة في البحرين حكومة تمتلك علاقات جيدة مع إيران كما يرى بعض المحللين. فان مثل هذا التحليل يبدو اعلاميا أكثر منه استراتيجيا، اذ ان وضع البحرين من الناحية الاستراتيجية الأمنية يحتم عليها البقاء ضمن المنظومة الأمنية لدول الخليج العربي وبالتالي استمرار علاقتها بالولايات المتحدة لاسيما من الناحية الأمنية، حتى لو وصلت الى السلطة في البحرين قوى سياسية تمتلك علاقات جيدة مع إيران.

كما ان الاحتجاجات في البحرين جاءت تأثرا بالاحتجاجات التونسية والمصرية وغيرها من البلدان العربية، وهذا ما أشر اليه المرشد الأعلى في إيران اية الله علي خامنئي بنفسه بالقول (ان مطالب الشعب البحريني لا تختلف عن مطالب الثورة التونسية والمصرية). [٣] وهذا يوضح ان العامل الإيراني ليس المتغير الرئيس في التغيرات القائمة في البحرين. وإذا كان هذا الوضع فيما يخص التعامل الأمني المستقبلي للبحرين مع الولايات المتحدة حتى ولو حصلت تغيرات في داخل البحرين ووصلت قوى للسلطة التعادي إيران، فكيف الحال مع دول الخليج الاخرى التي قد يحصل فيها تغيرات وتصل فيها قوى للسلطة لا تمتلك اي دافع لتغيير علاقاتها مع الولايات المتحدة. وعلى هذا الاساس فان المنظومة الأمنية في منطقة الخليج العربي لن تتأثر كثيرا بالتغيرات الحاصلة في المنطقة وستبقى محكومة بالرؤية الأمريكية للأمن في المنطقة.

٢_ إثر البعد الاقتصادي للتغيرات في الخليج على العلاقة مع الولايات المتحدة

عند الحديث عن البعد الاقتصادي لعلاقة دول الخليج بالولايات المتحدة يأتي النفط كأحد اهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في هذه العلاقة، ذلك ان النفط لم يعد يمثل مجالا لتنافس الشركات النفطية الاجنبية حول الامتيازات والتنقيب عنه واستخراجه وتسويقه، وانما أصبح مادة استراتيجية تمس عصب الحياة الصناعية للدول المتقدمة صناعيا، وبما يؤثر على مكانتها ورفاهيتها الاقتصادية والاجتماعية. وهنا تأتي اهمية منطقة

الخليج بالنسبة للولايات المتحدة، فالأخيرة تحولت من دولة شبه مكتفية ذاتيا في مجال النفطي، الى دولة مستوردة للنفط وبكميات مهمة، ولاسيما بعد ان اخذت حقولها النفطية غير قادرة على تلبية

حاجاتها المتنامية من النفط. فضال عن النمو الاقتصادي الذي يرتبط به نمو معدلات طلبها على النفط، وهو ما رفع الاعتماد على نفط الخليج. كما تمثل منطقة الخليج العربي ميدان مهم لاستثمارات الولايات المتحدة) [١]. هذه الاستثمار اخذت ابعادا أكثر اهمية في ظل (مشروع الشرق الوسط الكبير) الذي اعلنته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٤، فقد اشتمل المشروع على سلسلة من البرامج السياسية، والعسكرية، والاقتصادية بما في ذلك الاجراءات المتعددة الاطراف والثنائية لدمقرطة دول الشرق الأوسط وعلى رأسها دول الخليج العربي، فضلا عن عروض تجارة حرة للدول على انفراد. [٢]

ومن الواضح ان الابعاد الاقتصادية لمشروع الشرق الأوسط الكبير لا يمكن فصلها عن الابعاد السياسية والأمنية ، لاسيما في منطقة الخليج العربي ، وهذا يبين اهمية الاستثمارات الأمريكية في هذه المنطقة ، التي اصبحت احدى ادوات الضغط الأمريكية على دول الخليج ، ففي ظل مشروع الشرق الأوسط الكبير فان الديمقراطية ، والتعددية ، والحفاظ على حقوق الانسان تمثل اولوية بالنسبة للولايات المتحدة ، وان كانت وراء هذه الاولوية المصالح الأمريكية فان ذلك لا يمنع من الاقرار بحقيقة تغير اتجاهات الدعم الأمريكي للحكام في المنطقة العربية بما فيها منطقة الخليج العربي . لاسيما ان المصالح الأمريكية لن تتضرر عند حدوث تغيرات داخل دول مجلس التعاون الخليجي، بل على العكس قد تجد الولايات المتحدة فرص أكثر للتغلغل والسيطرة في هذه المنطقة ولكن بوسائل معاصرة غير الوسائل التقليدية، اي دعم الحكام. ومن هذه الوسائل المعاصرة الوسائل الاقتصادية وما يرتبط بذلك من تحقق الاعتمادية المتبادلة في ظل حرية التبادل الاقتصادي والعولمة والثورة المعلوماتية، وكل ذلك ممكن ان يتحقق للولايات المتحدة إذا ما تحققت تغيرات باتجاه الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وهنا يجب ان نفهم ان الانفتاح الاقتصادي على القطاع الخاص في بعض دول الخليج بعد الاحتجاجات له أكثر من اشارة لا تنحصر في استرضاء الداخل، بل تمتد الى استرضاء الخارج، اي الولايات المتحدة، في اشارة من هذه الدول للولايات المتحدة على استعدادها الى تنازل في الجانب الاقتصادي مقابل البقاء في السلطة.

فبعد احتجاجات الشارع البحريني أعلن رئيس وزراء البحرين خليفة بن سلمان ال خليفة في ٢٩ مارس / اذار ٢٠١١ لدى لقائه بمجموعة من فعاليات القطاع التجاري (الى دراسة تخفيض وتجميد بعض الرسوم الحكومية لمساعدة التجار وخاصة تجارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مؤكدا ان الحكومة تعكف ايضا على مراجعة التشريعات والانظمة من اجل مساعدة القطاع التجاري نحو مزيد من الانطلاق. ووجه رئيس الوزراء البحريني بان يتم توزيع العمل في المشروعات الحكومية على عدة مقاولين). [٣] وهذه العبارة الاخيرة تبدو انها اشارة الى الجانب الأمريكي في تحقيق متطلبات مشروع

الشرق الأوسط الكبير، أكثر منها الى الداخل البحريني، لاسيما إذا ما عرفنا ان البحرين كانت من الدول المتحفظة على هذا المشروع، وان ابدت التسهيلات لتطبيقه. اذ جاء على لسان رئيس وزرائها (ان فرض اية وجهة نظر خارجية يشكل تفرد ليس في صالح دول المنطقة) في اشارة الى مشروع الشرق الأوسط الكبير. ومع ذلك فقد كانت البحرين

ضمن الدول السبع من منطقة الشرق الاوسط التي وافقت على وثيقة (الشراكة من اجل التقدم ومستقبل مشترك في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال افريقيا) التي صدرت عن مؤتمر قمة مجموعة الدول الصناعية الثماني التي عقدت في (سي آيلاند) بولاية جورجيا الأمريكية في يونيو / حزيران ٢٠٠٤ والتي تمثل تطبيق عملي للمشروع الامريكي في المنطقة. [١] ان هذه الامثلة توضح ان الابعاد الاقتصادية للتغيرات في منطقة الخليج العربي لن تؤثر بصورة سلبية على العلاقة مع الولايات المتحدة، بل قد تفسح المجال لمزيد من النفوذ الأمريكي بالوسائل الاقتصادية.

٣_ إثر **البعد السياسي للتغيرات في الخليج على العلاقة مع الولايات المتحدة**

الشك ان للبعد السياسي للتغيرات في منطقة الخليج العربي اهمية خاصة اذ ان العلاقة المستقبلية لدول هذه المنطقة مع الولايات المتحدة ترتبط بشكل او آخر بهذا البعد. ولذلك فان الولايات المتحدة اذ ما ارادت الحفاظ على مصالحها فعليها ان تعمل على الاستجابة لطموحات الشعوب في هذه المنطقة بصورة فعالة في ممارسة اوسع للحقوق الديمقراطية، والحريات، والادارة الجيدة لشؤون الحكم، وصون الكرامة الفردية في هذه المجتمعات. [٢]

وهو ما حاصل الان في التعامل الامريكي مع التغيرات القائمة في منطقة الخليج العربي، اذ تسعى الولايات المتحدة وعن طريق التخطيط الاستراتيجي الى كسب شعوب المنطقة عن طريق تبنيها لشعارات الديمقراطية والحفاظ على حقوق الانسان، بغض النظر عن مدى مصداقية هذه الشعارات.

أن هذا التعامل الاستراتيجي الامريكي مع التغيرات في منطقة الخليج العربي لا يخفي حقيقة ان هناك غموض في بعض المواقف السياسية للولايات المتحدة، بل وحتى الافعال، من الاحتجاجات القائمة في المنطقة، ومن ذلك الزيارة السرية للأميرال الامريكي (مولن) الى البحرين وعمان بعد الاحتجاجات التي حدثت فيها، وتعود هذه المواقف الى ان هدف الولايات المتحدة الاول في المنطقة هو الحفاظ على مصالحها، وتحقيق هذا الهدف يقتضي التحسب الى كل الاحتمالات. [٣]

كما ان التغيرات السياسية التي تشهدها منطقة الخليج العربي، سيكون لها تداعيات شاملة لاسيما على الجانب الاجتماعي والاقتصادي والأمني كما سبق ذكره، وهو ما يتطلب من الوزارة الدفاع الأمريكية اعادة صياغة استراتيجيتها في هذه المنطقة لتتناسب مع التغيرات القائمة، وبما يمكنها من مواجهة

التهديدات المحتملة للأمن في الخليج العربي، لاسيما ان هناك قلق امريكي من تأثير إيران على تنفيذ الاستراتيجيات الأمريكية الخاصة بمواجهة الابعاد السياسية للتغيرات في منطقة الخليج العربي. [٤]

ان اهم صعوبة تواجه الولايات المتحدة في تعاملها مع البعد السياسي للتغيرات في الخليج تتمثل في ايجاد صيغة توافقية تجمع بين الحفاظ على مصالحها والاستجابة لمطالب الرأي العام الجديد في الخليج في هذه المرحلة القائمة من التغيير. [٥] اذ ليس كل ما ينادي به الرأي العام الخليجي الجديد فيما يخص البعد السياسي يتوافق مع التخطيط الاستراتيجي الأمريكي للتغيرات في الخليج.

واوضح مثال على صعوبة التوفيق هذه ما واجهته الولايات المتحدة في التعامل مع احتجاجات البحرين، ولذلك فان تصريحاتها جاءت حذرة اذ صرح بي. جيه. كروالي المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية يوم ١٥ فبراير / شباط ٢٠١١ في بيان بخصوص هذه الاحتجاجات قائلا (الولايات المتحدة قلقة جدا للعنف الذي يحيط بالاحتجاجات الاخيرة في البحرين) واضاف قائلا (نناشد ايضا جميع الاطراف ضبط النفس والامتناع عن العنف).

ومع هذه الصعوبة فان الاستراتيجية الامريكية في التعامل مع التغيرات في الخليج العربي، لاسيما في بعدها السياسي، تبدو قادرة على تجاوز العقبات التي ستوجهها السياسة الأمريكية مستقبلا في المنطقة وكفيلة بالحفاظ على المصالح الأمريكية هناك. وهو ما يوضح ان علاقة دول الخليج بالولايات المتحدة لن تتغير كثيرا، اذ ستبقى الاخيرة الدولة الفاعلة الرئيسة في المنطقة، ولن تستطيع دول الخليج ان تغير هذه المعادلة مع التغيرات القائمة فيها.

المطلب الثالث: أمن الخليج في ظل إدارة دونالد ترامب

لقد شهدت بداية فترة ترامب الرئاسية تحولا في العلاقات الأمريكية الخليجية تقوم على التقارب القوي بين الطرفين في ظل عودة الولايات المتحدة لسياسة العداء مع إيران ، وأن هذا التقارب ويتم بناء على أولوية حماية أمن إسرائيل ، وقد يضفي هذا التقارب إلى تعاون مشترك " إسرائيلي أمريكي سعودي " وهذا ما هذا ما انعكس على العلاقات السعودية الإسرائيلية ، حيث أشار ترامب إلى أهمية التعاون مع دول الخليج التي لا تملك سوى المال ، وقد أوضح أن الولايات المتحدة تهدف إلى تدعيم استقرار المنطقة واحكام السيطرة عليها، حيث أكد أن بقاء رجال أقوياء مستبدين أفضل من الفوضى التي صنعتها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة . [١]

تبنى الرئيس ترامب مجموعة من المواقف المختلفة حول الكثير من القضايا الدولية والإقليمية فقد فضل مبدا العزل والانكفاء الداخلي واعطاء الأولوية للاقتصاد على القضايا الدولية الأخرى ، فلا يريد أن تلعب الولايات المتحدة دور شرطي العالم ، عبر التدخل في الصراعات والأزمات ، إلا التي تتعلق بتحقيق مصالح أمريكا بالدرجة الأولى وعندها يكون التدخل مبرر من أجل تحقيق مصالح الولايات

المتحدة الأمريكية المختلفة .[٢] فقامت السياسة الخارجية الأمريكية بتغيير ترتيب الأولويات والاهتمامات وتبني استراتيجيات جديدة تتمشى مع التطورات وخاصة في منطقة الخليج العربي وصعود قوى إقليمية على الساحة ، مما أثر على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة وعلى راس هذه القوي إيران في منطقة الشرق الأوسط **ومن اهم أهداف السياسة الخارجية لإدارة ترامب تجاه منطقة الخليج العربي هي** :

أولا : السيطرة على النفط العراقي : كغيرها من الإدارات السابقة فإن الولايات المتحدة تهدف من وراء سياستها تجاه العراق إلى السيطرة الكاملة على النفط العراقي ، وقد ربط ترامب بين السيطرة على النفط وتنامي ظهور حركات الإسلام السياسي في المنطقة حيث أردف في أكثر من مناسبة بأنه كان يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بالسيطرة الكاملة على نفط العراق منذ العام ٢٠٠٣ م أو على أقل تقدير قبل الانسحاب الأمريكي من العراق عام ٢٠١١ م وبرر ذلك بأن السيطرة على النفط سيمنع من ظهور حركات الإسلام السياسي كتنظيم داعش حيث تم توظيف عوائد النفط في منطقة شمال العراق لرعاية تنظيم داعش وتقديم الدعم المالي مما سمح بتطوره وتنامي أفكاره ، كما تسعى إلى إعادة ترتيب الأوضاع في

العراق عبر رؤية واضحة في السياسة الخارجية لكنها تدرك مدى جسامة التحديات التي تواجهها في العراق التي تتجاوز حدودها أراضي الدولة العراقية، فالولايات المتحدة الأمريكية هي الراعي الحقيقي للنظام السياسي العراقي في مرحلة ما بعد نيسان / ابريل لعام ٢٠٠٣ م، لذا فهي لا ترغب في فشل تلك التجربة لما لها من انعكاسات سلبية على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط.

ثانيا : الحد من النفوذ الإيراني في منطقة الخليج : تشكل إيران فاعلا رئيسيا في التفاعلات على الساحة الخليجية بوجه عام وفي الساحة العراقية على وجه الخصوص ، فهي ترمي بكل ثقلها في هذه المنطقة للبقاء على دورها المؤثر كما وتسعى على تعزيز هذا الدور انطلاقا من وعيها بأهمية الموقع الاستراتيجي للعراق كونه يشكل بوابة الدخول المنطقة الخليج العربي ، كما أن دور إيران في منطقة الخليج والعراق ذو أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية وعقائدية ، وقد استغلت الازمات التي عصفت بالعراق لتدعيم دورها التداخلي سواء في ازمة احتلال العراق عام ٢٠٠٣ م أو من خلال الأزمة التي تمثلت بانسحاب الولايات المتحدة وسيطرة تنظيم داعش على أجزاء كبيرة من العراق عام ٢٠١٤ م ، فقد كانت هذه الأحداث الفرصة أمام إيران لمد نفوذها ومواجهة تنظيم داعش الذي أصبح متواجدة على الحدود الإيرانية العراقية . [١]

شجعت سياسة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما إيران على لعب دور فاعل في التوازنات الداخلية العراقية ، فبالرغم من عدم تواجد ايران في التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية

لمحاربة الإرهاب إلا أن ذلك لم يمنع أن تقوم الران بدور فاعل في محاربة الإرهاب في العراق ولم يلق ذلك معارضة من قبل واشنطن بل رحبت بهذا الدور ، فقد أعطت إدارة أوباما الضوء الأخضر لإيران بأن تقوم بتأدية دورها في العراق.[٢] وعلى النقيض من ذلك فقد جاءت سياسة ترامب تجاه الران عدائية قائمة على الحد من النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة الخليج العربي ، وقد حمل ترامب سلفه الرئيس أوباما المسؤولية الكاملة عن تزايد النفوذ الإيراني وتمدده في المنطقة وتدرك إدارة ترامب أنه لا يمكن العودة للعب دور في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط إلا إذا وضع حدا للنفوذ الإيراني ، فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة العقوبات التي جاءت من خلال سلسلة القوانين والقرارات والتي صدرت علن مجلس النواب ومجلس الشيوخ ووزارة الخزانة الأمريكية خلال أشهر فبراير ومايو ويوليو ٢٠١٧ م ، وذلك بهدف إضعاف قدرات إيران والاحتفاظ بمزيد من أوراق الضغط ، لا سيما في ظل غياب ظروف ملائمة لإعادة النظر في الاتفاق النووي .[٣]

ان مسالة التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي تعد أحد أبرز القضايا الخلافية بين طهران وواشنطن وذلك للتباين في رؤى الدولتين حول أمن الخليج ومقومات استقراره، إذ تجزم الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران تشكل تهديدا مباشرة لمنطقة الخليج العربي وعليه يتحتم التدخل لحماية أمن الخليج وفي المقابل فإن إيران موقفها يتبلور من منطلق أن أمن الخليج مسؤولية تقع على عاتق الدول الخليجية، كما أنها ترفض أي وجود أجنبي في مياه الخليج.

ثالثا: إقامة تحالفات استراتيجية للحفاظ على المصالح الامريكية: تحدث الرئيس الأمريكي ترامب أكثر من مرة عن أهمية مشاركة دول المنطقة، خاصة الغنية منها، في تحمل أعباء التكلفة المالية المتعلقة بقضايا المنطقة، وذكر أن الولايات المتحدة أنفقت ٧ تريليونات دولار في الشرق الأوسط على مدى ١٨ عاما، وأن الولايات المتحدة لا يجب أن تتحمل المسؤولية عن هذه التكلفة الهائلة، وعلى دول المنطقة دفع هذا الثمن. وأعلن الرئيس الأمريكي ترامب في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (سبتمبر ٢٠١٨) أن بلاده تعمل مع دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن لإقامة تحالف استراتيجي إقليمي لتحقيق الأمن في الشرق الأوسط، وأعقب ذلك قيام وزير خارجيته بالاجتماع مع نظرائه من هذه الدول للتحضير لقمة سوف تستضيفها الولايات المتحدة لمناقشة إنشاء هذا التحالف الذي بات يعرف باسم «التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط». [١]

أما أدوات تنفيذ السياسة الخارجية لإدارة ترامب تجاه منطقة الخليج العربي فهي:

١- **تكثيف الضغط من أجل الحصول على مزيد من التنازلات (المالية والسياسية ...) :** بدأت ضغوطات ترامب تجاه دول الخليج في التصريحات والخطابات التي توعد فيها دول الخليج في حال وصوله للرئاسة ، ومطالبته إياها بتقديم مقابل للحماية الأمريكية لها ، وهذا ما حصل بالفعل بعد فوزه

في الانتخابات وقيامه بزيارة السعودية والذي صرح من خلال هذه الزيارة انه قام بتوقيع عقود وصفقات مع السعودية بقيمة ٤٠٠ مليار دولار ، ولا شك أن ترامب أراد من خلال تكثيف الضغوطات السياسية على دول الخليج الحصول على مزيد من التنازلات كذلك بخصوص القضية الفلسطينية وكذلك الملف السوري وغيرها من القضايا الأخرى.(٢)

٢- **التركيز على الدول الخليجية الكبرى المؤثرة في المنطقة :** تختلف الأهمية لدول الخليج العربي بحسب الحجم والقدرة على التأثير في صناعة القرار في المنطقة ، إلا أن هناك تقارب وتفاهم في القضايا الكبرى لمنطقة الخليج العربي والتي تكللت في سياسة كيان يجمعها وهو مجلس التعاون الخليجي ، فالقوى المؤثرة في صناعة وصياغة القرار السياسي في المنطقة تتقيد في دول كالسعودية والامارات والكويت ، فهي التي تحدد سياسة الدول الأقل حجما وتأثيرا كالبحرين وقطر وعمان والعراق ، فقد وجه ترامب سياسته الخارجية نحو هذه القوى الكبرى بشكل أساسي والتي تؤثر بدورها على غيرها من دول المنطقة والدول العربية الأخرى .(٣)

٣- **تعزيز التواجد العسكري واعادة الانتشار:** أن التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي قائم على مبرر حماية حلفاء أمريكا في المنطقة وحماية المصالح الأمريكية الحيوية ، فالقواعد العسكرية تشكل بالدرجة الأولى قواعد خلفية قريبة ومناسبة للتدخلات العسكرية الأمريكية في المنطقة ، فهي تستخدم الانطلاق الضربات الجوية والأمداد اللوجستي في الحرب على الإرهاب بالإضافة بانها قد تستخدم في شكل تدخلات لنشر القيم التركيز على الدول الخليجية الكبرى والمبادئ الديموقراطية من ما حدث في العراق ، وأعادت الإدارة الأمريكية منذ مجيء دونالد ترامب إلى الرئاسة سياسة الانخراط العسكري بقوة ، بعدما أعادت تقييم انسحابها من المنطقة خلال فترة أوباما التي سمحت بتمدد النفوذ الإيراني في المنطقة ، و كثفت الولايات المتحدة الأمريكية من تواجدها العسكري في منطقة الخليج العربي وتم ذلك وفق المناورات العسكرية مع الحلفاء الخليجيين في المنطقة ، ومع قو دولية حليفة

كفرنسا وبريطانيا، وقد تابعت الولايات المتحدة الأمريكية تنامي القدرات العسكرية للبحرية الإيرانية في المنطقة.(١)

٤- **زيادة الصفقات والعقود مع الدول الخليجية:** ان الصفة البراغماتية التي يتسم بها دونالد ترامب كونه رجل اعمال قد انعكست على سياسته تجاه منطقة دول الخليج العربي التي تتميز بغناها وضخامة ثروتها على علاقاته الدولية بمنطق الربح والمصلحة المادية المتوقعة، فقد حصل على العديد من الامتيازات خلال زيارته الأولى لمنطقة الخليج العربي فأبرم عدة صفقات لصالح الشركات الأمريكية المستثمرة في منطقة الخليج العربي. وأكثر تلك المجالات التي يرغب في الاستثمار فيها هو مجال بيع

الأسلحة فقد أبرم بهذا الخصوص عدة صفقات ضخمة فقد أفادت وزارة الدفاع الأمريكية عام ٢٠١٧ بأن السعودية أكبر زبون للمبيعات العسكرية الخارجية الأمريكية بما يقارب ١٠٠ بليون دولار. وفي المقابل فإن دول الخليج تطمح بأن تقر إدارة ترامب مزيدا من صفقات السلاح ومبيعاتها لصالحها، بالإضافة إلى تعزيز التعاون في مجال الطاقة. (٢)

٥- **ضمان تغطية التكلفة المادية للحرب على الإرهاب:** تنظر الولايات المتحدة للمنظمات الإرهابية الجهادية على أنها تشكل أخطر تهديد إرهابي للأمة الأمريكية، وتبنت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي هدف هزيمة تنظيم داعش، ومع نهاية عام ٢٠١٨، أعلن الرئيس ترامب أن هذا الهدف قد تحقق. وتقع الحرب على الإرهاب ومكافحته على رأس الأجندة الامريكية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع نفقات العمليات العسكرية الخاصة لمواجهة الإرهاب، وبالرغم من أن دول الخليج قد تحملت تكاليف حرب العراق ١٩٩١ م / وتحملت أيضا الجزء الأكبر من تكاليف حرب احتلال العراق ٢٠٠٣ م، إلا أن ترامب يرى بأن ذلك غير كاف بالتوازي مع ما تقدمه الولايات المتحدة من خدمات أمنية فهي تقوم بالدفاع عن أنظمة كالسعودية والبحرين والإمارات وغيرها من الدول الخليجية.

الحفاظ على المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي: سعت الولايات المتحدة منذ البداية إلى تعزيز تواجدها العسكري في منطقة الخليج العربي لكبح مطامع القوى الأخرى الدخول في منافسة حول هذه المنطقة وتقاسم خيراتها النفطية التي تمثل أهمية استراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية. (٣)

٦- **توظيف دول الخليج للمحافظة على أسعار النفط:** تعتبر دول الخليج من اهم الدول التي تمتلك احتياطي نفطي وهي دول فاعلة في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) مما يجعلها تؤثر في الحفاظ على أسعار النفط وضبطها وعليه فهي مهمة بالنسبة للغدارة الأمريكية، وتستخدم بذلك سياسة الاملاءات والضغط على هذه الدول بزيادة انتاجها مما يترتب عليه انخفاض أسعار النفط.

المبحث الثالث: أهداف الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجيتها في منطقة الخليج العربي

يركز المبحث على الأهداف التي تقوم عليها السياسات الأمريكية في منطقة الخليج من خلال تقسيمها إلى أهداف سياسية واقتصادية وحماية أمن الكيان الصهيوني، كما يشير إلى التغير في السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة من ناحية الارتباطات الاقتصادية والمشاريع السياسية والتدخلات العسكرية المباشرة وتأجيج الصراعات البينية والإقليمية.

المطلب الاول: الأهداف الثابتة للسياسات الأمريكية تجاه دول الخليج العربي

تقوم المصالح الاستراتيجية الأمريكية في دول الخليج على عدة مرتكزات أهمها:

مصادر الخطر: كون هذه الدول مصدر خطر عليها في حال خروج هذه الدول من تحت سيطرتها وتكرار أزمات العلاقات التي مرت بها، وترتبط مصادر الخطر على المصالح الأمريكية في دول الخليج في عدة مواضيع تأخذ بالحسبان وأهمها:

١-أنظمة الحكم والأسر التي تقود هذه الممالك والمعرفة التامة بقدرة هذه الأنظمة على السيطرة على مقدرات البلاد وبالتالي يجب الحرص دائما على مستقبل هذه الأسر وبقائها طالما أنها خاضعة للإرادة الأمريكية.

٢-وضع المنطقة التي تنتمي إليها هذه الممالك حيث أن إبعادها عن انتمائها العربي والإسلامي هو ضرورة قصوى عند رسم السياسات التي يجب أن تتبعها الولايات المتحدة فيها.

٣-قربها من الكيان الصهيوني وماله من اعتبارات من حيث كونها كيانا موجودة في قلب العالم العربي والإسلامي وهي في نفس الوقت حليف قوي للولايات المتحدة ولديها حرص دائم على استقراره.

مرتكزات الأمان: حيث أن ضمان كون هذه الدول داعمة للولايات المتحدة في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في حال إبقائها في حاجة دائمة للدعم الأمريكي لها على الصعيد السياسي أو العسكري.

وعليه فإن السياسة الأمريكية في دول الخليج العربي كانت ولا زالت ترتكز على تحقيق الأهداف التالية:

١- الأهداف الاقتصادية للولايات المتحدة في دول الخليج العربي

لم يغب الثقل النفطي لمنطقة الخليج عن اعتبار ساسة الولايات المتحدة الأميركية في أي وقت من الأوقات، بل إن النفط إنتاجا واحتياطيا وعوائد واستثمارا ظل دوما في أولوية الاهتمامات الأميركية، ذلك أن ضمان ثبات أسعاره وانتظام إمداداته وحجم المطروح منه في الأسواق العالمية كان وراء حرص الولايات المتحدة الدائم على استقرار الأوضاع السياسية والعسكرية والأمنية في منطقة الخليج، درها لاحتمالات تذبذب الإمدادات وحصص الإنتاج وقز الأسعار النفطية. وإلى جانب الأهمية النفطية لمنطقة الخليج، تتبدى الأهمية الاقتصادية محددة في السياسات الاستثمارية لدول الخليج الحائزة على فائض بتر ودولار هائل يمثل احتياطية كبيرة مؤثرة في كيفية إعادة توزيع الثروة الاقتصادية العالمية حتى قيل إنه بدون إخضاع أوجه استثمار هذا التراكم البتر ودولار لتوجيه محكم، فإن أخطاره اقتصادية وخيمة من شأنها أن تحيق بالمقدرة الإنتاجية للدول الصناعية الكبرى وفي صدارتها الولايات المتحدة [1].

كذلك تبرز الأهمية التجارية لمنطقة الخليج ليس فقط في هيئة أسواق واسعة تستوعب مزيدا من مبيعات العالم الصناعي المتقدم، بل أيضا في صورة عوائد ضخمة مقابل صفقات السلاح التي من شأنها الإسهام في معالجة الخلل المزمن بميزان المدفوعات الأميركي.

١- الأهداف السياسية والعسكرية للولايات المتحدة في دول الخليج العربي:

تتمتع دول الخليج بعديد الميزات السياسية والعسكرية، فهي تتمتع بموقع جيوبوليتيكي يتيح السيطرة على ممرات بحرية هامة مثل مضيق هرمز وباب المندب، كما أن موقعها في قلب منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي والوطن العربي وكونها تحالفا يضم عدة دول (مجلس التعاون الخليجي) يعطيها أهمية كبرى في ميزان الاعتبارات السياسية والعسكرية الدولية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص، ومن أهم الأهداف السياسية والعسكرية الأمريكية في دول الخليج العربي:

١- ضمان علاقات استراتيجية وطيدة مع دول الخليج ودول المنطقة المتحالفة معها مما يضمن تحقيق المصالح الأمريكية المتنوعة فيها وضمان عدم وقوفها في وجه المخططات والمشاريع الأمريكية.

٢- إبعاد المناوئين للولايات المتحدة والمصالح الغربية عن هذه المنطقة الحيوية وتقليص أي نفوذ لهم فيها إلى أبعد حد ممكن من خلال عقد الاتفاقيات السياسية والعسكرية، ومحاولة تكوين تحالفات محلية موجهة ضد مناوئي الغرب.

٣- حماية قواعدها العسكرية في دول الخليج العربي والتوسع فيها إلى أكبر قدر ممكن لجعل هذه المنطقة تحت الوصاية الأمريكية بشكل دائم.

٤- ملء الفراغ الأمني في منطقة الخليج العربي وجعله منوطة بالوجود الأمريكي متذرعة بأن وجودها في منطقة الخليج العربي منبعه تهديد أمنها القومي في حال وجود فراغ أمني في منطقة الخليج العربي.

٥- التدخل العسكري المباشر في حال وجود خطر على دول الخليج العربي مثل الاجتياح العراقي للكويت، والتدخل لمحاربة الإرهاب والتطرف والذي كان الذريعة الرئيسية للحرب على العراق، وما لحق ذلك من تدخل في شؤون الدول العربية التي عانت من أزمات منذ العام ٢٠١١ م.

٢- حماية أمن الكيان الصهيوني:

مرت العلاقات بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية بعدة مراحل لعب فيها اللوبي الصهيوني دورة بارزا في توجهات السياسة الأمريكية تجاه العلاقات الأمريكية العربية والعلاقات الأمريكية الخليجية بشكل خاص، وقد بنيت العلاقات الأمريكية الصهيونية على عدة أسس [١]، أهمها:

ضمان أمن وبقاء الكيان الصهيوني والقناعة بأنها الامتداد الحضاري والتكنولوجي للغرب في المنطقة الشرق أوسطية.

١- الكيان الصهيوني هو الشريك القادر على تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة.

٢- الاستناد إلى حق الكيان الصهيوني في الحصول على تعويض لما تعرض له اليهود على يد النظام النازي والحفاظ على بقائه كوطن قومي لليهود على أرض فلسطين.

٣- ضمان التفوق العسكري الصهيوني لمواجهة أي ائتلاف عربي لتحقيق الاستقرار في المنطقة العربية.

٤- ضرورة السعي للحصول على اعتراف الدول العربية بحق الكيان الصهيوني في الوجود ضمن حدود أمنة وعدم الضغط عليها للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

٥- استمرار الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني ودعمه سياسية وعسكرية واقتصادية وتأييده في المحافل الدولية. وفي ظل هذه الأسس فقد انقسمت السياسات الأمريكية في علاقاتها مع دول الخليج والكيان الصهيوني إلى نمطين من المحددات:

أ- **المحددات الخارجية :** والتي يمكن ملاحظتها في مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية التي تلعب دورا في التأثير على السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج ذات الأهمية السياسية والاقتصادية والعسكرية ، والكيان الصهيوني الشريك الإقليمي لها في المنطقة ، وبالتالي فقد كان لزاما على الولايات المتحدة تنظيم سياساتها بما يضمن حماية الكيان الصهيوني وتأثير ذلك على علاقاتها مع دول الخليج ، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي تحول هدف السياسات الأمريكية في المنطقة من السعي لإبعاد التدخل السوفييتي إلى بذل مجهودات كبيرة لإقامة شبكة علاقات جيدة بين دول الخليج والكيان الصهيوني من خلال سعيها لإقامة نظام شرق أوسطي بمشاركة الكيان الصهيوني ودول الخليج العربي، مستندة لكونها قوة عظمى تمتلك السيطرة على القرار السيادي الخليجي في غياب قوة مقاومة لها بحجم الاتحاد السوفييتي وغياب دور المنظمات الإقليمية والدولية التي تثبت فشلها في حل الصراع العربي الصهيوني ،

ب- **المحددات الداخلية:** من خلال وجود جماعات اللوبي الصهيوني مقارنة بتلك الجماعات المؤيدة للعرب بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص في الداخل الأمريكي، والتفوق الصهيوني سواء من حيث التنظيم ومجالات النشاط وأهمها الإعلام وكسب الرأي العام الأمريكي واستمالته، وبالتالي فإن المحددات الداخلية تميل إلى فرض سياسة أمريكية متحيزة للكيان الصهيوني وحريصة على أمنه وتفوقه. [١]

وتشهد العلاقات الخليجية الصهيونية تطورات كبيرة بمباركة أمريكي [٢] حيث أشارت التصريحات الرسمية واللقاءات المتبادلة من الجانبين إلى تطور كبير في العلاقات وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ م وحرب العراق وقضية الملف النووي الإيراني والموقف الخليجي والصهيوني المعادي له ، ويشهد على ذلك زيارة وفود رسمية صهيونية إلى دولة الإمارات ومشاركة

مسؤولين سعوديين المسؤولين صهيونيين في مؤتمرات في مجلس العلاقات الخارجية الذي عقد في واشنطن في تموز ٢٠١٨ م ، كما أن قطر قامت بخطوات للتقرب من الكيان الصهيوني كوسيلة التحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد كان أكبر ظهور للعلاقات الصهيونية الخليجية من خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الصهيوني نتنياهو إلى سلطنة عمان، وقد جاء هذا التطور في العلاقات ليتوج المجهودات اهداف الولايات المتحدة الأمريكية و استراتيجيتها في منطقة الخليج العربي لتعظيم التقارب الخليجي الصهيوني والذي يهدف لتحقيق أحد أهم أهداف السياسات الأمريكية في المنطقة وهو حماية أمن الكيان الصهيوني وتعميق التطبيع بين دول الخليج العربي والكيان الصهيوني ، **وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى .**

المطلب الثاني: السياسات الأمريكية المتغيرة في دول الخليج العربي

مارست الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ بداية اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي العديد من السياسات التي تغيرت بتغير الزمان والرؤساء والقيادات التي تعاقبت على الولايات المتحدة بالإضافة إلى مواكبة هذه السياسات التغيرات التي طرأت في منطقة الخليج، ومن أهم هذه السياسات:

١- الارتباطات والاتفاقيات الاقتصادية:

سعت الولايات المتحدة إلى ربط دول الخليج معها بعديد الاتفاقيات الاقتصادية التي تهدف إلى توسيع الهيمنة على اقتصاديات دول الخليج بما يخدم المصالح الأمريكية، وقد ارتكزت هذه الاتفاقيات على عدة جوانب اقتصادية، وأهمها الاتفاقيات النفطية ومبيعات الأسلحة والمعدات التكنولوجية والصناعات الثقيلة. بدء الاستغلال الاقتصادي الأمريكي لدول الخليج العربي مع حصول الشركات الأمريكية والغربية على امتيازات نفطية كبيرة فيها ، فقد كانت هذه الامتيازات مجحفة في بداية اكتشاف النفط في دول الخليج إلى حد يصعب تصوره ، فبالإضافة إلى حقوق التنقيب والإنتاج في مساحات شاسعة، أعطت هذه الامتيازات حقوق الإنتاج فترات طويلة قد تصل إلى ٦٠ عاما مقابل شلنات معدودة (٣ شلنات للطن في حالة السعودية) في بداية الإنتاج ، ورافق ذلك الحق في تحديد الكميات والأسعار التي تقررها مصلحة الشركات والدول المحتكرة إلى حد زاد معه إنتاج النفط وبيعه بأسعار متدنية ، وهو ما حفز نمو الطلب وحدوث فرط في الاستهلاك على حساب مصلحة الدول الخليجية ، وقد ازداد هذا الاستغلال مع مرور الزمن ، حيث ارتفع الإنتاج من ٦ مليون برميل يوميا في بداية الستينات إلى ١٥ مليون برميل في بداية السبعينات ، ليصل إلى ٢٠ مليون برميل في الثمانينات ليستمر بذلك الانخفاض في نسبة الاحتياطي الخليجي من النفط عاما بعد آخر .[١]

ويمكن ملاحظة هذا الاستغلال من خلال ملاحظة غزارة الإنتاج من قبل الشركات المحتكرة في منطقة الخليج، حيث تراوح إنتاج البتر الواحد في منطقة الخليج العربي بين ٤ آلاف إلى ٤٥ ألف برميل في

اليوم مقابل ١٢ برميلا فقط في آبار نفط تكساس الأمريكية، مما أعطى فرصة لهذه الشركات لتحقق أرباح خيالية من خلال زيادة الإنتاج دون رفع الأسعار، وهو ما يخدم التقدم الصناعي المعتمد على الطاقة النفطية الرخيصة. كما أشارت دراسة لمنظمة أوبك [٢] أن معدل حصة دول الخليج العربي لا يتعدى ٧ % من سعر البرميل في حين أن الشركات المحتكرة للنفط والدول المساهمة فيها تحصل على ٧٥ % من أرباح النفط، وبالتالي لا يبقى للمنتج سوى الفتات في حين تساهم هذه الفوائض الهائلة لمستهلكي النفط بشكل فعال ومباشر في بناء اقتصاديات ضخمة للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي مقابل هذا الأثر الإيجابي للدول المستهلكة وعلى رأسها الولايات المتحدة فقد عانت الدول الخليجية من آثار الإسراف في استخدام النفط وتبديد الثروة ، مما أدى إلى هبوط معدلات الإنتاج إلى الاحتياطيات عبر الزمن وبالتالي العمر المتوقع للحقول النفطية على الرغم من التوسع في الاكتشافات النفطية ، وهذا الوضع وما تبعه على الصعيد المالي من بيع النفط بأسعار متدنية كان السبب الرئيسي في الوضع التنموي غير المناسب للدول الخليجية والذي حولها الاقتصاد ريعي مع ارتفاع كبير بالمديونية ، بل أكثر من ذلك كان الأثر لذلك النزيف الذي مارسته الشركات النفطية الأمريكية أن وجدت الدول المنتجة نفسها بعد تملكها لحقولها النفطية في وضع من التبعية والتخلف لا يسمح لها بتخفيض إنتاجها وحفظ

تتمكن من تحقيق معدلات نمو حقيقية من إنتاج مئات الملايين من البراميل سنويا

كما أن الاستثناء غير المبرر للنفط والغاز الطبيعي من شروط اتفاقية منظمة التجارة العالمية [١] التي تقوم على شؤونها الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى والذي يمنع مبدأ التعامل الحر الذي أسست المنظمة لأجله بالنسبة لهذه السلعة، بل أبقت عليه كسوق احتكارية أمريكية بالدرجة الأولى بدءا من اتفاقيات الامتياز والإنتاج المجحفة بحق الدول المنتجة، وحتى في ظل الملامح الجديدة الهيكل السوق الدولية.

وبعد الأزمة النفطية كانت الاتفاقيات الاقتصادية سلاحا هامة لزيادة الارتباط الخليجي بالولايات المتحدة ، فبالرغم من التوترات التي تسبب بها حظر النفط إلا أن زيادة أسعار النفط وتراكم الثروة المترتب عليه دفعت الولايات المتحدة إلى عقد صفقات كبيرة من التكنولوجيا العسكرية الأمريكية ، كما وقعت الولايات المتحدة مع دول الخليج وأبرزها السعودية اتفاقيات واسعة النطاق حول توسيع التعاون الاقتصادي والعسكري ، وبعد الحرب الباردة كانت العلاقات الخليجية الأمريكية في أوجها ، فقد انخرطت الولايات المتحدة وشركاتها بشكل في عمليات إعداد وإدارة المؤسسات الاقتصادية والعسكرية الخليجية التي تضررت جراء حرب الخليج الثانية ، وقد دفعت السعودية بمفردها حوالي

١٠٠ مليار دولار إلى الولايات المتحدة لعقد صفقات تجارية تتضمن مبيعات أسلحة ومعدات ثقيلة وتطوير الموانئ والمطارات وغيرها من المرافق . [٢]

وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ م والاتهام الأمريكي لدول الخليج بتمويل الإرهاب أون مرتكبي الهجمات معظمهم خليجيون وأكثرهم سعوديون ، وقد كان المقابل لذلك تفعيل مبدأ " النفط مقابل الأمن واستمرت العلاقات الاقتصادية الخليجية على هذا المنوال حتى تمت اكبر عملية بيع أسلحة أمريكية آنذاك في العام ٢٠١٠ م إلى السعودية بقيمة ٦٠ مليار دولار ، تبعها الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية التي تم التوقيع عليها في العام ٢٠١٢ م والتي رسخت الاعتمادية الخليجية على الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد كانت زيارة الرئيس الأمريكي للسعودية في ٢٠ أيار ٢٠١٧ م من أهم الأحداث التي وضحت أحدث سياسات الاستغلال الأمريكي لدول الخليج اقتصادية ، حيث وقع معها صفقة أسلحة بقيمة ١١٠ مليار دولار وعقد اتفاقيات عسكرية وتجارية بقيمة ٣٠٠ مليار دولار على مدى عشر سنوات ، وشملت الاتفاقيات خطابات ذات أهمية ورسائل تحتوي أهدافا ونوايا بدون عقود فعلية [٣] ويبين تطور الاتفاقيات والصفقات مدى تطور الاستغلال الأمريكي الاقتصادي لدول الخليج العربي والذي وصل أوجه في عهد ترامب ويتجلى ذلك في تصريحاته العلنية بأن دول الخليج يجب أن تدفع من أجل الحماية.

٤- التدخلات العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي:

حالة تنوعت أشكال التدخل العسكري الأمريكي في دول الخليج العربي من حيث كونها تواجد لقواعد عسكرية إلى تطويق استراتيجي عسكري ومن ثم إلى تدخل عسكري مباشر للقوات الأمريكية فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالانتشار في منطقة الخليج العربي منذ إنشاء قاعدة الظهران العسكرية في السعودية، والتي تعد القاعدة الأم لجميع القواعد الأمريكية في المنطقة والتي تم إنشاؤها في العام ١٩٤٣ م، [٤] رقد تطورت هذه القواعد مع مرور الوقت من حيث العدد والحجم والانتشار لتشمل دول الخليج كافة

والتي وقعت مع الولايات المتحدة اتفاقيات تعاون عسكري ودفاع مشترك أتاحت تسهيلات كبيرة للتواجد الأمريكي في المنطقة.

وقد تطور التدخل العسكري الأمريكي في دول الخليج منذ الحظر النفطي في العام ١٩٧٤ م ليشكل تطويقه استراتيجية عسكرية لدول الخليج ، حيث بدأت القوات الأمريكية بالانتشار التدريجي من المحيط الأطلسي شرقا حتى المحيط الهندي غربة في عملية تطويق استراتيجي للبلدان المصدرة للنفط،

وبدأت تنقلات القوات الأمريكية تصبح أكثر عددا وانتظاما ما كانت عليه قبل الحظر النفطي ، وقد أدى ذلك لخضوع دول الخليج لإرادة الولايات المتحدة في التواجد في قواعد ذات موقع استراتيجي مثل قاعدة الجفير البحرية في البحرين وقاعدة مصيره في عمان والتي تعد من أهم القواعد المسيطرة على مضيق هرمز والذي يمر منه ٩٥ % من النفط الذي تنتجه دول الخليج العربي . [1]

ولكن التدخل العسكري الأمريكي أخذ المنحى المباشر لأول مرة في حرب الخليج الثانية، وذلك عبر تدخلها بمشاركة تحالف دولي قادته بنفسها بهدف إخراج القوات العراقية من الأراضي الكويتية، وتلا ذلك الحرب على العراق ٢٠٠٣ م والذي كانت القواعد الأمريكية في الخليج المنطلق الأهم لهذه التدخلات العسكرية.

وبالتالي يمكن القول إن مهام القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج ترتكز على ما يلي:

١- تأمين قواعد وتسهيلات جديدة للقوات العاملة في المنطقة.

٢- تعزيز القوات الأمريكية المتمركزة في مسرح العمليات وتحويلها من قوات إثبات وجود إلى قوات قتالية.

٣- ضمان تواجد مخازن المعدات والأسلحة لتسهل سرعة انتشارها وتدخلها المباشرة

٤- تحقيق مبدأ الوجود العسكري الدائم في جميع دول المنطقة، وتأمين السيطرة الدائمة على كل الدول في منطقة الخليج

٥- المشاريع السياسية الأمريكية في منطقة الخليج العربي

كان مبدا ايزنهاور المعلن في العام ١٩٥٧ م والقائم على استعداد الولايات المتحدة للتدخل المباشر يطلب من دول المنطقة أول مشروع سياسي بهدف للسيطرة على دول الخليج العربي ، إلا أنه وحتى بداية السبعينات كانت السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي تستند على استغلال القواعد العسكرية والاتفاقيات الاقتصادية مع دول الخليج ، ولكن الاهتمام المباشر والشامل في هذه المنطقة الحيوية بدأ بعد الانسحاب البريطاني منها حيث كان مبدأ نيكسون من أهم المشاريع السياسية الأمريكية في هذه المنطقة ، حيث أعلن الرئيس الأمريكي حينها بأن بلاده تعتزم إتباع سياسة جديدة في المنطقة ترتكز على دعم الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة لتأخذ على عاتقها دورا رئيسيا في قمع المتمردين عليها وتخفيف العبء عن واشنطن والحد من الدور الأمريكي المباشر ، وهو ما يتطلب تزويد الدول الحليفة بالمساعدات العسكرية والاقتصادية المطلوبة لذلك ، وقد كانت ترجمة هذه السياسة في الخليج العربي هي إعطاء إيران الدور العسكري الأساسي للحفاظ على الأمن وذلك نظرا للتخوف الأمريكي من ولاء السعودية لها وللكيان الصهيوني في مقابل العلاقات الاستراتيجية بينها وبين إيران من جهة وبين إيران والكيان الصهيوني من جهة أخرى في عهد الشام ، فضلا عن الموقع الإيراني على الحدود

الجنوبية للاتحاد السوفييتي وبالتالي استمالتها للمعسكر الأمريكي ، وقد استغلت طموح الشاه إلى الهيمنة السياسية والعسكرية على الخليج مما حول إيران إلى وكيل لخدمة المصالح الأمريكية في منطقة الخليج .[٢]

وبعد الحرب السوفييتية في أفغانستان في العام ١٩٧٩ م ونجاح الثورة الإسلامية في إيران، عادت الولايات المتحدة لطرح سياسة جديدة تبلورت في مبدأ كارتر الذي يتمحور حول استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكريةللدفاع عن مصالحها في منطقة الخليج، وبالتالي تغيرت السياسة الأمريكية ليصبح التقارب مع دول الخليج العربي بشكل عام والسعودية بشكل خاص الهدف الأبرز للسياسة الأمريكية في منطقة الخليج.

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور عالم القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، انتهجت الولايات المتحدة سياسات أكثر عمق في منطقة الخليج العربي بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام لتطرح مشاريع سياسية هدفها إبعاد هذه الدول عن محيطها العربي والتقريب بينها وبين الكيان الصهيوني من خلال طرح مشاريع مثل الشرق الأوسط الكبير والشرق الأوسط الجديد الذين يهدفان إلى دمج الكيان الصهيوني في دول المنطقة مستفيدة من الهيمنة التي رسخها التواجد العسكري والخضوع للقطب الأمريكي الأوحد.

وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ م ، أصبحت المشاريع الأمريكية في دول الخليج العربي ترتكز على التدخل بحجج مكافحة الإرهاب وترسيخ الديمقراطية وعدم منح الفرصة لسيطرة الجماعات الإسلامية على الحكم وطرحت نظريات الفوضى الخلاقة [١] الهادفة لإبقاء الأنظمة الخليجية في حالة تخوف دائم من إمكانية الإطاحة بها من السلطة ، ولا يمكن إغفال تفعيل الولايات المتحدة السياسات التهديد بالعقوبات مثل قانون جاستا [٢] الذي يسمح للمواطنين الأمريكيين بمحاكمة أي دولة والموجه ضد دول الخليج كون المشتركين في أحداث الحادي عشر من أيلول أكثرهم خليجيون ، وغيرها من سياسات الابتزاز الأمريكي التي ترسخ هيمنتها المطلقة على دول الخليج ومقدراتها السياسية والاقتصادية . وبالتالي نجد أن تفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم وعدم وجود قوة قادرة على الوقوف بوجهها قد أدى لإيجاد مرونة لديها في تطوير سياسات تهدف لزيادة الهيمنة على المقدرات السياسية والاقتصادية الخليجية، **وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية.**

٦- سياسة الولايات المتحدة في تغذية الصراعات البيئية والإقليمية في منطقة الخليج العربي:

لجات الولايات المتحدة الأمريكية السياسة بث الفتن والخلافات بين دول الخليج العربي فيما بينها وبينها وبين الدول المجاورة والإقليمية بشكل دائم، وقد كانت هذه الوسيلة على الدوام سلاحا بيد الولايات المتحدة، والهدف منه دعم اللجوء الدائم لهذه الدول إلى الولايات المتحدة بصفتها الطرف

القوي القادر على إخضاع الخصوم الإرادة هذه الدول. وقد تبلورت هذه السياسة بشكل كبير بعد أزمات المنطقة العربية في تونس ومصر والعراق وسورية واليمن والبحرين ، حيث عملت الولايات المتحدة على تغذية الصراعات التي عصفت بهذه الدول بالإضافة لهدف أهم بالنسبة لها وهو تنفيذ دول الخليج للأجندة التي رسمتها لها الولايات المتحدة والتي تهدف لبث التفرقة والخلافات بين دول الخليج ودول المنطقة ، فكانت مواقف هذه الدول غاية في التشتت ، فقد عملت على التدخل العسكري في البحرين ، ووقفت مع حركات التمرد في تونس ومصر وليبيا دون أي دراسة النتائج هذه المواقف التي أدت لنتائج كارثية في مصر وليبيا على وجه الخصوص ، وكان تدخلها الأبرز في سورية والعراق واليمن ، حيث أنها دعمت حركات التمرد ضد الأنظمة الحاكمة الدرجة وصلت إلى حد التدخل المباشر من خلال الدعم المالي والعسكري ، وقد جر عليها هذا التدخل مشكلات احتاجت دعم الولايات المتحدة فيها لكي لا ترتد عليها أثار هذا التدخل في المدى المنظور .

كما لا يمكن إغفال الخلاف الخليد مع إيران ، والذي بدأ من خلال دعم الولايات المتحدة الإيران والذي بدأ من خلال دعم الولايات المتحدة لإيران وتقديمها كقوة عظمى في زمن الشاه على حساب علاقاتها مع دول الخليج وعلى رأسها السعودية ، ومن ثم اتخاذ الموقف المعاكس بعد نجاح الثورة الإسلامية في ايران ، وهو ما ولد عداوة كبيرة بين الطرفين ، وقد زاد الخلاف بعد حرب الخليج الأولى ولعبت الولايات المتحدة دورها فيها عن طريق دفع دول الخليج لدعم العراق على حساب إيران وتغذية الحرب لتستمر لأطول فترة ممكنة ، وقد كان الملف النووي الإيراني ومحاولتها امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية وسيلة قوية بيد الولايات المتحدة لبث الفتن والخلافات بينها وبين دول الخليج من خلال تخويفها من محاولة إيران امتلاك السلاح النووي وبأنه سيكون موجها ضدها وخطر عليها ، وقد كان عقد الاتفاق النووي مع إيران والخروج منه خطوة إضافية في هذا الاتجاه حيث كان الموقف الخليجي والمعروف سيطرة الولايات المتحدة عليه متحفظة من الاتفاق النووي ومرحبا بالخروج منه وما لهذا من أثر في ترسيخ الخلاف الإيراني الخليجي . وقد لجأت الولايات المتحدة إلى بث الخلافات البينية بين دول الخليج كسياسة أخرى لتكريس هيمنتها واضعاف الموقف الخليجي، وتعد ظاهرة الخلافات البيئية الخليجية ظاهرة قديمة. وقد تعددت مظاهرها من حيث الاختلاف بوجهات النظر تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية، والخلافات الحدودية والتنافس بين العوائل الحاكمة والاختلاف في رسم السياسات الخارجية، وعدم توافق الرؤى حول دور وطبيعة عمل مجلس التعاون الخليجي وأدائه [1]، وقد أدت هذه الخلافات إلى أزمات سياسية في العلاقات البينية وتطورت إلى سحب السفراء في بعض الأوقات، ومن أبرز هذه الخلافات:

١. الخلاف حول الموقف من الاتفاق النووي الإيراني الذي شهد معارضة إماراتية بحرينية سعودية وتريثا كويتية عمانية، وعدم حسم قطر لموقفها، وأدى ذلك إلى ظهور خلاف كبير في المواقف الخليجية المعلنة.

٢. الأزمة الخليجية التي ظهرت من خلال اتهام السعودية والإمارات والبحرين لقطر بدعم الإرهاب والحركات المتطرفة في مصر وغيرها من الدول.

وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الخلافات دورة مزدوجة، فقد قامت بتغذيتها من خلال دعم أحد الأطراف على حساب الآخر ووضعت نفسها موضع المصلح الحل الخلاف في أوقات أخرى، وفي كل الأحوال فإن الخلافات تصب في مصلحة زيادة الهيمنة الأمريكية على منطقة الخليج العربي، **وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

توصل البحث إلى العديد من النتائج، نذكر أهمها:

١- تغيرت السياسات الأمريكية في دول الخليج العربي مع مرور الزمن وتطور الأحداث العالمية والإقليمية في منطقة الخليج رغم ثبات أهدافها فيها.

٢- ان التغيرات في دول مجلس التعاون الخليجي تحصل بفعل التظاهرات الشعبية في هذه المنطقة ، وهذا التيار الشعبي له انعكاساته الايجابية بالنسبة للولايات المتحدة ، فمن جهة لا يحمل الولايات المتحدة احراجات تغيير انظمة حاكمة ترتبط معها بعلاقات تاريخية ، مع ان هذا التغيير مطلوب في ظل مشروع الشرق الاوسط الكبير ، ومن جهة ثانية ان هذا التيار الشعبي الضاغط باتجاه التغيير لا يحمل اي عداء للولايات المتحدة ، بل على العكس قد يرجع بعض الفضل لهذه التغيرات للولايات المتحدة بفعل التغيرات التي حدثت في العراق بعد ابريل / نيسان ٢٠٠٣ ، والدعم الامريكي للتغيرات في دول المنطقة العربية الاخرى .

٣- تهتم الأهداف الثابتة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بتحقيق أكبر مكاسب سياسية واقتصادية ممكنة بالإضافة لحماية أمن الكيان الصهيوني.

٤- تعد الارتباطات الاقتصادية والمشاريع السياسية الهادفة لإبقاء دول الخليج في حاجة الولايات المتحدة من السياسات الأمريكية المتبعة في منطقة الخليج العربي.

٥- كان لسقوط الاتحاد السوفييتي وعدم وجود قوة قادرة على الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية دورا" كبيرا" في زيادة الهيمنة الأمريكية على المقدرات السياسية والاقتصادية الخليجية وتطور أساليب استغلالها.

٦- كان للسياسات الأمريكية المتبعة في دول الخليج العربي دورا هاما في لا يحمل تعميق الصراعات البيئية والإقليمية في منطقة الخليج، وعدم قدرة دول الخليج العربي على مقاومة الأطماع الأمريكية فيها.

٧- حققت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها في التقريب بين دول الخليج العربي والكيان الصهيوني، وهو ما كان واضحاً في تطور أساليب التطبيع بينهما على حساب القومية العربية.

٨- نجحت الولايات المتحدة إلى حد كبير في تحقيق مصالحها الإستراتيجية والسيطرة على المقدرات السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج العربي والتي أصبحت عبارة عن مستعمرة أمريكية تستطيع توجيهها بالطريقة التي تراها مناسبة.

٩- دخلت دول الخليج مع الولايات المتحدة في دوامة من الاستغلال السياسي والاقتصادي لن تستطيع الخروج منها في حال استمرت في مواقفها واتجاهاتها الحالية.

التوصيات:

١- ضرورة إدراك دول الخليج للأخطار التي تحيط بها نتيجة تحالفها المزعوم مع الولايات المتحدة وأن هذا التحالف هو عبارة عن خضوع واستسلام للإدارة الأمريكية.

٢- خروج دول الخليج العربي من الاتفاقيات والمعاهدات مع الولايات المتحدة للخروج من التأثيرات الضار على المقدرات السياسية والاقتصادية الخليجية.

٣- ضرورة تفعيل دول الخليج العربي لسلاح النفط وتفعيل دور منظمة أوبك لكي تصل إلى الاستغلال الأمثل لثرواتها الطبيعية.

٤- ضرورة اعتماد دول الخليج على تطوير سلاح الإعلام وكسب الرأي العام العالمي والأمريكي ضد اللوبي الصهيوني الموجه ضدها وضد القومية العربية.

٥- قطع دول الخليج العربي لعلاقاتها مع الكيان الصهيوني تفعيل علاقاتها مع الدول العربية والسعي لتحقيق الوحدة العربية لتكتسب القوة اللازمة للوقوف في وجه الأطماع الأمريكية.

المصادر

١- مريم سلطان لوتاه، معوقات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٩١.

٢- Barry buzan, institutional security possible? Paper presented at: new thinking about strategy and international security (comprehence), edited by ken booth, london: harper collins academic ,١٩٩١.

٣- للمزيد من التوسع أنظر: حسن نافعة، مترجما، سوسيولوجيا العالقات الدولية، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ٥٢-٥٤.

٤- John spanie, games nation plays, ٦ the ed, Washington, DC CQ Press: ١٩٨٧.

٥- أحمد جلال الشمري، "متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية- العربية"، ورقة قدمت الى ندوة: مستقبل العلاقات العربية -العربية بعد تحرير الكويت، الكويت: جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٦- ٢٧ مايو ١٩٩٧ ،١٩٩٨.

٦- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩.

٧- علي الدين هلال، محررا، العرب والعالم: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

٨- مفيد محمود شهاب، نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي، ورقة قدمت إلى: تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد: أعمال المؤتمر الدولي الأول الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط٢، بيروت: المركز، ١٩٩٧.

٩- زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، ليبيا: دار الرواء، ٢٠٠٢.

١٠- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة، وليد عبد الحي، ط١، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ١٩٨٥.

١١- https://om.usembassy.gov/ar/our-relationship-ar/policy-history-ar/

١٢- بريس ريتشارد، أمريكا والسعودية تكامل الحاضر.. تنافر المستقبل، تقرير مقدم للكونجرس الأمريكي، ترجمة سعد هجرس، واشنطن، ١٩٨١.

١٣- أ.م.د. خضر عطوان، العلاقات الأمريكية الكويتية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة البحوث الأكاديمية العراقية، العدد ١٢، بغداد، ٢٠١٧.

١٤- إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟، تقرير كرايسز جروب الشرق الأوسط، التقرير رقم ٣٨ ،٢٠٠٥.

١٥- عبد الحي زلوم، مستقبل البترول العربي في ظل العولمة، منشورات دار الخليج، الطبعة الأولى، أبو ظبي،٢٠١٤.

١٦- طالب العنزي، موقف الولايات المتحدة من الاجتياح العراقي للكويت ١٩٩٠، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٤١، العراق، الكوفة، ٢٠١٦.

١٧- العراق الكويت: الجذور الغزو التحرير _الموقف وردود الفعل، الدولية والإقليمية والعربية، خلال مرحلة "عاصفة الصحراء "متاح_ https://m.sources.marefa.org

١٨- أحمد إبراهيم محمود، الانعكاسات الأمنية لأحداث ١١ سبتمبر على منطقة الخليج، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٣، القاهرة، ٢٠١٢.

١٩- عبد الله المطيري، أمن الخليج والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١١.

٢٠- د غانم محمد صالح، " امن الخليج العربي بين الاحتكار الأمريكي ورغبة المشاركة الأوربية "، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٦، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، كانون الثاني – حزيران ٢٠٠٨.

٢١- اسعد نجم عبود، الرؤية الأمريكية المن الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع الوطني، بغداد، ٢٠٠٨.

٢٢- السيد زهرة، " استراتيجية القوتين الاعظم وقضايا الأمن في الخليج "، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٢، معهد الانماء العربي، بيروت , ١٩٨١.

٢٣- عبد الله محمد جاسم الجبوري، العلاقات بين الدول العربية الخليجية والدول العربية غير الخليجية أطار لتفكير في الواقع والمستقبل، بحث مستشار غير منشور، معهد الخدمة الخارجية – وزارة الخارجية، بغداد، ٢٠٠٦.

٢٤- ظافر محمد العجمي، امن الخليج العربي: تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

٢٥- ريتشارد نيكسون، ما وراء السالم، ترجمة مالك عباس، الاهلية للطباعة والنشر، عمان، ١٩٩٥.

٢٦- شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة دار الجليل للنشر، دار الجليل للنشر، عمان، ط ٢، ١٩٩٦.

٢٧- وليم كوانت، الصراع العربي – الإسرائيلي في التسعينيات احتمالات التسوية، في كتاب امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، تحرير فيبي مار ووليم لويس، ترجمة عبد الله جمعة الحاج، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ١٩٩٦.

٢٨- د حميد شهاب احمد، " دراسة في الآفاق المستقبلية للأمن والتعاون في منطقة الخليج العربي "، دراسات سياسة دولية، العدد ٤ كلية العلوم السياسة جامعة بغداد، شباط ٢٠٠٥.

٢٩- "البحرين الاجندة الايرانية " متطرفة " واسهمت في زعزعة الاستقرار "، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٨٠٤، ٢٠١١/٣/٢٤.

٣٠- "المرشد الأعلى في إيران خامنئي: احتجاجات البحرين ليست طائفية ولتختلف عن الثورتين التونسية والمصرية "، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٨٠٣ , ٢٠١١/٣/٢٣.

٣١- د عبد القادر محمد فهمي، " النفط والسياسة الامنية في منطقة الخليج العربي "، دراسات سياسية دولية، العدد ٤، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، شباط ٢٠٠٥.

٣٢- لمزيد من الاطلاع انظر، نص مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي تقدمت به الولايات المتحدة في قمة الدول الثماني عام ٢٠٠٤، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٦، القاهرة، نيسان / ابريل ٢٠٠٤.

٣٣- " رئيس وزراء البحرين: سنعيد النظر في اولوياتنا الولاء للوطن هو المعيار "، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٨١٠، ٢٠٠١/٣/٣٠.

٣٤- احمد سليم البرصان، " مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الابعاد السياسية والاستراتيجية "، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٨، القاهرة، تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٠٤.

٣٥- استراتيجية الولايات المتحدة امام الثورات العربية، ١٩/٣/٢٠١١ www.google.com.

٣٦- الولايات المتحدة والثورات العربية من المغرب الى الخليج ,٢٠١١/٣/٢٣. http://www.google.com/.

٣٧- د. حسين مجذوبي، الثورات العربية ومستقبل العلاقات مع الولايات ,٢٠١١/٣/٢٨. http://www.google.com/.

٣٨- منصور ابو كريم، أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط بعد فوز ترامب,٢٠١٧. http://www.al-bayader.org/

٣٩- هنري كسنجر، السياسة الخارجية والداخلية لترامب, ٢١مارس٢٠١٨. http://rawabetcenter.com/

٤٠- احمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط. السياسة الدولية، العدد٢٠٧ , كتوبر ٢٠١٧.

٤١- مثنى العبيدي، الدور الإيراني في العراق.. التأثيرات والكوابح. جامعة تكريت,٢٠١٥. http://aliraqnews.com/الدور-الإيرانى-فى-العراق-التأثيرات-وا/

٤٢- ايمان زهران، دلالات السياسة الامريكية الأخيرة تجاه إيران. السياسة الدولية,٢٠١٧. www.kitabat.com.

٤٣- محمد كمال، أمريكا والشرق الأوسط بين عامين,٢٠١٨. http://www.almasryalyoum.com/

٤٤-H. Meijer, STRATEGIC IMPLICATIONS OF DONALD TRUMP'S ELECTION. institut de recherche stratégique de l'école militaire. Paris: IRSEM,٢٠١٧.

٤٥- سليمان يمني، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، المعهد المصري للدراسات السياسة والاستراتيجية القاهرة ,٢٠١٦.

٤٦- الشاهر واخرون، الشرق الأوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الامريكية، دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوربا وترامب المركز الديمقراطي العربي، برلين,٢٠١٧.

٤٧- زهرة صالح، صناعة القرار السياسي. سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسة، معهد البحرين للنشر والتوزيع,٢٠١٦.

٤٨- T. DONNELLY, DONALD KAGAN GARY SCHMITT, REBUILDING AMERICA'S DEFENSES Strategy. Forces and Resources for a New Century,١٤ September٢٠١٧.

٤٩- درية بسيوني، الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد ٤١، القاهرة،٢٠٠٧.

٥٠- حامد العلي، اليهود في أمريكا، مشكاة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، غزة، ٢٠١٢.

٥١- عباس صورية، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في ظل النظام الدولي الجديد، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.

٥٢- www.dp-news.com/dpgulf/detail.aspx?id=٥٤١٧

٥٣- Ibrahim Alomar, In Economy and Political History of Middle Eastern Oil, MPRA, Munich Personal RePEc Archive, ٢٠١٦.

٥٤- خديجة صالح، النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، من الحظر النفطي ١٩٧٣ حتى حرب الخليج الثانية، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم السودان، ٢٠١٥.

٥٥- https://arabic.sputniknews.com /

٥٦- https://tipyan.com/us-bases-the-other-face-of-the-occupation

٥٧- السياسة الأمريكية في الخليج العربي (في فترة ما بين "مبدأ نيكسون" وغزو الكويت١٩٨٠-١٩٩٠) متاح http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/٥/sec٠٢.doc_cvt.htm

٥٨- يوسف العييري، التواجد الأمريكي في الخليج: حقيقته وأهدافه، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بغداد ٢٠١٢.

٥٩- أسامة الكرد، نظرية الفوضى الخلاقة وأثرها على الأمن العربي، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة،٢٠١٦.

٦٠- العلاقات السعودية الأمريكية بعد قانون جاستا، تقرير وحدة الرصد والتحليل، مركز الفكر الإستراتيجي٢٠١٦.

٦١- إسلام خالد، الخلافات الخليجية- الخليجية: الأسباب والقضايا وآليات الحل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة،٢٠١٥.

الهوامش

(١) مريم سلطان لوتاه، معوقات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص.١٢.

(٢) Barry buzan, institutional security possible? Paper presented at: new thinking about strategy and international security (comprehence), edited by ken booth, london: harper collins academic , ١٩٩١p, ٣١.

(٣) للمزيد من التوسع أنظر: حسن نافعة، مترجما، سوسيولوجيا العالقات الدولية، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ٥٢-٥٤.

(٤) John spanie, games nation plays, ٦the ed, Washington, DC CQ Press: ١٩٨٧, p ١١٧.

(٥) أحمد جلال الشمري، "متطلبات بناء السلم في العلاقات العربية- العربية"، ورقة قدمت الى ندوة: مستقبل العلاقات العربية -العربية بعد تحرير الكويت، الكويت: جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٦-٢٧ مايو ١٩٩٧، ١٩٩٨، ص ٢٨٨.

(٦) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩، ص القاهرة، ٥١-٥٢.

(٧) علي الدين هلال، محررا، العرب والعالم: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص ١٣٧.

(٨) مفيد محمود شهاب، نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي، ورقة قدمت إلى: تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد: أعمال المؤتمر الدولي الأول الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط٢، بيروت: المركز، ١٩٩٧، ص ٥٣٩.

(٩) زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، ليبيا: دار الرواء، ٢٠٠٢، ص ٢٠٣.

(١٠) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة، وليد عبد الحي، ط١، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ١٩٨٥، ص ٦٩.

(١١) https://om.usembassy.gov/ar/our-relationship-ar/policy-history-ar/

(١٢) بريس ريتشارد، أمريكا والسعودية تكامل الحاضر.. تنافر المستقبل، تقرير مقدم للكونجرس الأمريكي، ترجمة سعد هجرس، واشنطن، ١٩٨١، ١٠.
(١٣) أ.م.د. خضر عطوان، العلاقات الأمريكية الكويتية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة البحوث الأكاديمية العراقية، العدد ١٢، بغداد، ٢٠١٧.
(١٤) إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟، تقرير كرايسز جروب الشرق الأوسط، التقرير رقم ٣٨، ٢٠٠٥.
(١٥) عبد الحي زلوم، مستقبل البترول العربي في ظل العولمة، منشورات دار الخليج، الطبعة الأولى، أبو ظبي، ٢٠١٤،
(١٦) طالب العنزي، موقف الولايات المتحدة من الاجتياح العراقي للكويت ١٩٩٠، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٤١، العراق، الكوفة، ٢٠١٦، ص٣٦.
(١٧) العراق الكويت: الجذور الغزو التحرير _الموقف وردود الفعل، الدولية والإقليمية والعربية، خلال مرحلة "عاصفة الصحراء "متاح https://m.sources.marefa.org_ /الصفحة الرئيسية
(١٨) أحمد إبراهيم محمود، الانعكاسات الأمنية لأحداث ١١ سبتمبر على منطقة الخليج، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٣، القاهرة، ٢٠١٢.
(١٩) عبد الله المطيري، أمن الخليج والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١١، ص٨٨.
(٢٠) د غانم محمد صالح، " امن الخليج العربي بين الاحتكار الأمريكي ورغبة المشاركة الأوربية "، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٦، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، كانون الثاني – حزيران ٢٠٠٨، ص ٥٤.
(٢١) اسعد نجم عبود، الرؤية الأمريكية المن الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع الوطني، بغداد، ٢٠٠٨, ص ٧٦.
(٢٢) السيد زهرة، " استراتيجية القوتين الاعظم وقضايا الأمن في الخليج "، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٢، معهد الانماء العربي، بيروت , ١٩٨١, ص ٨٧.
(٢٣) عبد الله محمد جاسم الجبوري، العلاقات بين الدول العربية الخليجية والدول العربية غير الخليجية أطار لتفكير في الواقع والمستقبل، بحث مستشار غير منشور، معهد الخدمة الخارجية – وزارة الخارجية، بغداد، ٢٠٠٦، ص ١١.
(٢٤) ظافر محمد العجمي، امن الخليج العربي: تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٢٨.
(٢٥) ريتشارد نيكسون، ما وراء السالم، ترجمة مالك عباس، الاهلية للطباعة والنشر، عمان، ١٩٩٥، ص ١٥٥.
(٢٦) اسعد نجم عبود، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥. ١٠٣ – ١٠٤.
(٢٧) شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة دار الجليل للنشر، دار الجليل للنشر، عمان، ط ٢، ١٩٩٦، ص ٧٠.
(٢٨) وليم كوانت، الصراع العربي – الإسرائيلي في التسعينيات احتمالات التسوية، في كتاب امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، تحرير فيبي مار ووليم لويس، ترجمة عبد الله جمعة الحاج، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ١٩٩٦، ص ١٢٤.
(٢٩) د غانم محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.
(٣٠) فيبي مار، الخليج العربي بعد العاصفة، في كتاب امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص ذكره، ١٤١-١٤٢.
(٣١) د حميد شهاب احمد، " دراسة في الآفاق المستقبلية للأمن والتعاون في منطقة الخليج العربي "، دراسات سياسة دولية، العدد ٤ كلية العلوم السياسة جامعة بغداد، شباط ٢٠٠٥، ص السياسة جامعة ٢٢-٢٣.
(٣٢) "البحرين الاجندة الايرانية " متطرفة " واسهمت في زعزعة الاستقرار "، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٨٠٤، ٢٠١١/٣/٢٤.
(٣٣) "المرشد الأعلى في إيران خامنئي: احتجاجات البحرين ليست طائفية ولا تختلف عن الثورتين التونسية والمصرية "، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٨٠٣ , ٢٠١١/٣/٢٣
(٣٤) د عبد القادر محمد فهمي، " النفط والسياسة الامنية في منطقة الخليج العربي "، دراسات سياسية دولية، العدد ٤، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، شباط ٢٠٠٥.
(٣٥) لمزيد من الاطلاع انظر، نص مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي تقدمت به الولايات المتحدة في قمة الدول الثماني عام ٢٠٠٤، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٦، القاهرة، نيسان / ابريل ٢٠٠٤، ص ٢٠٠٥. ٢٧٩-٣٠١ .
(٣٦) " رئيس وزراء البحرين: سنعيد النظر في اولوياتنا الولاء للوطن هو المعيار "، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٨١٠، ٢٠٠١/٣/٣٠.
(٣٧) احمد سليم البرصان، " مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الابعاد السياسية والاستراتيجية "، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٨، القاهرة، تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٠٤، ص ٢٠٠١. ٤٢ – ٤٧ .
(٣٨) اسعد نجم عبود، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٦.

(٣٩) استراتيجية الولايات المتحدة امام الثورات العربية, ٢٠١١/٣/١٩. www.google.com
(٤٠) الولايات المتحدة والثورات العربية من المغرب الى الخليج, ٢٠١١/٣/٢٣. /http://www.google.com
(٤١) د. حسين مجذوبي، الثورات العربية ومستقبل العلاقات مع الولايات, ٢٠١١/٣/٢٨. /http://www.google.com
(٤٢) منصور ابو كريم، أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط بعد فوز ترامب,٢٠١٧. http://www.al-bayader.org/٢٠١٧/٠١/٥٥٧٧٧
(٤٣) هنري كيسنجر، السياسة الخارجية والداخلية لترامب , ٢١مارس ٢٠١٨ متاح /http://rawabetcenter.com
(٤٤) احمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط. السياسة الدولية، العدد٢٠٧, أكتوبر٢٠١٧.
(٤٥) مثنى العبيدي، الدور الإيراني في العراق.. التأثيرات والكوابح. جامعة تكريت,٤/٢/ ٢٠١٥. http://aliraqnews.com/الدور-الإيراني-في-العراق-التأثيرات-وا/
(٤٦) ايمان زهران، دلالات السياسة الامريكية الأخيرة تجاه إيران. السياسة الدولية, ٢٠١٧. www.kitabat.com .
(٤٧) كمال محمد، أمريكا والشرق الأوسط بين عامين,٣١/١٢/ ٢٠١٨. /http://www.almasryalyoum.com
(٤٨) Meijer, H. (٢٠١٧). STRATEGIC IMPLICATIONS OF DONALD TRUMP'S ELECTION. institut de recherche stratégique de l'école militaire (p. ٣٤). Paris: IRSEM.
(٤٩) سليمان يمني، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، المعهد المصري للدراسات السياسة والاستراتيجية القاهرة, ٢٠١٦.
(٥٠) الشاهر واخرون، الشرق الأوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الامريكية، دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوربا وترامب. المركز الديمقراطي العربي، برلين,٢٠١٧.
(٥١) زهرة صالح، صناعة القرار السياسي، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسة، معهد البحرين للنشر والتوزيع, ٢٠١٦.
(٥٢) T. DONNELLY, September ١٤). DONALD KAGAN GARY SCHMITT, REBUILDING AMERICA'S DEFENSES Strategy. Forces and Resources for a New Century, ٢٠١٧.
(٥٣) درية بسيوني، الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٤١، القاهرة, ٢٠٠٧.
(٥٤) حامد العلي، اليهود في أمريكا، مشكاة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، غزة، ٢٠١٢.
(٥٥) عباس صورية، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في ظل النظام الدولي الجديد، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.
(٥٦) www.dp-news.com/dpgulf/detail.aspx?id=٥٤١٧
(٥٧) Ibrahim Alomar, In Economy and Political History of Middle Eastern Oil, MPRA, Munich Personal RePEc Archive, ٢٠١٦, p٢.
(٥٨) خديجة صالح، النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، من الحظر النفطي ١٩٧٣ حتى حرب الخليج الثانية، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم السودان، ٢٠١٥، ١٦٧.
(٥٩) Ibrahim Alomar, In Economy and Political History of Middle Eastern Oil, MPRA, Munich Personal RePEc Archive, ٢٠١٦, p٦.
(٦٠) https://arabic.sputniknews.com/
(٦١) https://arabic.sputniknews.com/
(٦٢) https://tipyan.com/us-bases-the-other-face-of-the-occupation
(٦٣) السياسة الأمريكية في الخليج العربي (في فترة ما بين "مبدأ نيكسون" وغزو الكويت ١٩٨٠-١٩٩٠) متاح http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/٥/sec٠٢.doc_cvt.htm
(٦٤) يوسف العييري، التواجد الأمريكي في الخليج: حقيقته وأهدافه، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بغداد ٢٠١٢,٦، ؟.
(٦٥) أسامة الكرد، نظرية الفوضى الخلاقة وأثرها على الأمن العربي، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة،٢٠١٦.
(٦٦) العلاقات السعودية الأمريكية بعد قانون جاستا، تقرير وحدة الرصد والتحليل، مركز الفكر الإستراتيجي, ٢٠١٦/٨/٣.
(٦٧) إسلام خالد، الخلافات الخليجية- الخليجية: الأسباب والقضايا وآليات الحل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٥، ٥٢-٥٦.